

## اليمن

### وزارة الخارجية الأمريكية



تقرير خاص باليمن حول ممارسات حقوق الإنسان للعام 2006 الصادر عن مكتب  
الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل يوم الثلاثاء الموافق 6 مارس 2007م

اليمن جمهورية يحكمها الرئيس علي عبد الله صالح منذ العام 1978 ويبلغ عدد سكانها حالي 21 مليون نسمة . ينص القانون على انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقراغ الشعبي العام من بين مرشحين على الأقل يزكيهما البرلمان . في 20 سبتمبر ، أعاد المواطنين انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح لولاية جديدة مدتها سبع سنوات في انتخابات عامة مفتوحة وتنافسية بالرغم من وجود مشاكل عديدة في عملية الاقراغ وتسخير موارد الدولة لمصلحة الحزب الحاكم . قوم رئيس الدولة بتعيين رئيس مجلس الوزراء وهو رئيس الحكومة . كما يقوم رئيس مجلس الوزراء وبالتشاور مع رئيس الدولة تسمية الحكومة وتعيين أعضاء مجلس الوزراء . وبالرغم من وجود نظام اتعددية احزبية، إلا إنّ المؤتمر الشعبي العام يهيمن على الحكومة . وقعت حوادث قليلة تصرفت فيها عناصر من القات الأمنية بمعزل عن سلطة الحكومة .

حدثت مشاكل كبيرة في مجال حقوق الإنسان في بعض المناطق ومنها القيود على قدرة المواطنين على تغيير حكومة بهب الفساد وتروير في سجلات الناخبين وضعف الإداري . وج التعذيب الأوضاع السيئة في بعض السجون . وقد مرت فترات الحجز المطولة قبل المحاكمة والفساد وضعف القضائي مثل أخرى أيض . كانت هناك بعض القيود على حرية الإعلا . كما وجد أيضاً الفساد المستشري في الحكومة وتمييز ضد المرأة وحوادث عمالة اطفال وتهريبه .

اتخذت الحكومة العديد من الخطوات للحد من الفساد بما في ذلك عزل العديد من القضاة والتحقيق معهم واتهامهم بسوء استخدام الوظيفة العامة وكذا المصادقة على قانون الズمة المالية الخاص بالمسؤولين الحكوميين ، تأسيس هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تضم ، دلين عن المجتمع المدني .

## احترام حقوق الإنسان

القسم . : احترام كرامة الإنسان بما ذلك تحرره من :

. حرمان التعسفي أو غير القانوني من الحيا :

ورد تقرير واحد عن ارتکاب الحكومة قتل عشوائي أو غير قانوني خلال اعا . لم تحدث أيّ عمليات قتل بـ وافع سياسة من قبل الحكومة أو أطرافه ؛ إلا أنّ تقارير أفادت قيام القات الأمنية بقتل أو جرح أشخاصا مشتبه بهم خلال عمليات الاعتقال .

في 28 سبتمبر، مات شرطي مرور محمد سعيد عبد في سجن مدينة الـ ضـة . حافظة المهر ) نتيجة للتذبذب وذلك وفقاً لما رواه أحد أفراد عائلة . تم توقيف الشرطي في 25 سبتمبر تحت مزاعم تعاطيه الكحول . ومع حلول نهاية اعا ، لم تكن تحقيقات الحكومة حول الوفاة قد نُشرت بعد .

و ، لـلـ اعا ، استمرّت مواجهات متقطعة وامحددة بين المتمرّدين والقوّات الحكومية في محافظة صعد . ومع حلول نهاية ا عام لم تتوفر أيّ تقديرات حول أعداد القتلى في صفوف المتمرّدين أو القوّات الحكومية أو المدنيين في مواجهات صعدة خلال اعا ، لكنّ المراقبين الحكوميين والمستقلّين فادوا إلى أنّ العدد كان أقل بكثير مقارنة عام 2005! مـ ا ، ر (القسم . الفقرة ز )

على غرار ا عام ماضـي ، لم تقم قات الأمن أيّ أعمال قتل خلال المظاهرات .

في 17 يوليـو ، قـتـلـ أـشـخـاصـ مـسـلـحـونـ الصـحـافـيـ عبد العـسـيليـ ، الذي كان يـعـملـ لـدىـ جـريـدةـ النـهـارـ ، وـذـلـكـ بـعـدـ أـنـ كـتـبـ مـقـالـاـ اـنـتـقـدـ فـيـهـ طـرـيـقـةـ إـدـارـةـ مـسـؤـولـيـنـ مـحـلـيـيـنـ لـمـشـروعـ مـيـاهـ فـيـ قـرـيـةـ بـلـادـ القـبـلـ . أـتـ تـقارـيرـ أـنـ الدـوـلـةـ حـاـوـلـتـ تـوـقـيـفـ المشـتبـهـ بـهـمـ ، لـكـهـاـ أـخـفـقـتـ فـيـ ذـلـكـ بـعـدـ أـنـ لـجـأـ المشـتبـهـ بـهـمـ لـىـ مـسـؤـولـ مـحـلـيـ . لمـ حدـثـ أـيـ تـطـوـرـاتـ معـ حلـولـ نهاـيـةـ اـعاـ .

ذـتـ تـقارـيرـ عـزـ حدـوثـ العـدـيدـ مـنـ أـعـمـالـ القـتـلـ فـيـ الفـتـرةـ التـيـ رـافـقـتـ الـاـنتـخـابـاتـ الرـئـاسـيـةـ وـالمـحلـيـةـ يـ 20ـ سـبـتمـبرـ . فـيـ 23ـ آـغـسـطـسـ ، قـتـلـ ثـلـاثـةـ أـشـخـاصـ بـعـضـهـمـ الـبعـضـ فـيـ حـافـةـ الجـوفـ إـثـرـ جـدـلـ بـيـنـ مـرـشـحـ لأـحـدـ لـمـ لـسـ لـمـحـلـيـيـنـ مـسـؤـولـيـنـ مـحـلـيـيـنـ لـمـشـروعـ مـيـاهـ فـيـ مـكـانـ المـرـشـحـ الـأـوـلـ عـلـىـ وـرـقـةـ الـاقـتـرـاعـ وـمـسـؤـولـ اـنـتـخـابـيـ كـانـ يـتـبـعـ أـحـدـ حـزـبـ مـعـارـضـ . فـيـ 28ـ آـغـسـطـسـ ، قـتـلـ مـهـاجـمـونـ مـجهـولـونـ فـيـ مـحـافـظـةـ . جـ مدـيرـ الحـمـلةـ الـاـنـتـخـابـيـةـ لـمـرـشـحـ الرـئـاسـيـةـ الـمـسـتـقـلـ أـحـمـدـ الـمـجـيدـ . أـذـتـ العـدـيدـ مـنـ التـقارـيرـ الـمـؤـكـدـةـ عـنـ حدـوثـ أـعـمـالـ عـنـفـ وـقـتـلـ يـوـمـ الـاـنـتـخـابـاتـ فـيـ حـافـةـ تـيـ الـجـوفـ ، ذـمارـ بـيـنـ مـسـؤـولـيـنـ فـيـ اللـجـانـ الـاـنـتـخـابـيـةـ وـؤـيـديـ

الأحزاب . لم ترد أي تقارير عن انتشار عنف على يد مسؤولين حكوميين أو مسؤولين أمنيين أو مناصرين . حزاب . ومع حلول نهاية عام لم نشر أي نتائج لتحقيقات الحكومة حول حوادث القتل .

فدى العنف القبلي إلى عدد من أعمال القتل والإساءات حيث ظلت قدرة الحكومة على السيطرة على العناصر القبلية محدودة ظر قسم ؟ . وفي العديد من الحالات، تم حل النزاعات القبلية طويلة الأمد عبر وساطات تدعمها الحكومة عن طريق أشخاص غير حكوميين .

واستمرت حوادث إطلاق الأعيرة النارية القاتلة والعنف خلال العام . وفي معظم الحالات، كان من المستحيل معرفة فاعل أو الدافع حيث لم يتبن أحد المسؤولية . بالرغم من أن بعض حالات إطلاق النار القاتلة والعنف كان ورائها دوافع جنائية أو دينية أو سياسية، إلا أن معظم الحوادث كانت مرتبطة بذات قبلية أو خلافات على أرضي .

في 24 نوفمبر، تمت إدانة 34 متهم بالقاء قنابل يدوية في مارس وأبريل في صنعاء أدت إلى مقتل خمسة مدنيين وإصابة 28 آخرر . تمت تبرئة ثلاثة متهمين آخرين . أفادت تقارير أن "حركة الشباب المؤمن" قد انتقمت من الحكومة جراء ما اقترفته في محافظة صعد .

## بـ . الاختفاء

لم تم الإفادة عن حوادث اختفاء ذات دوافع سياسية إلا أن بعض اتفاق ر خلال العام أفادت عن وجود حوادث اختطاف قبلية ترتكب بطريقة تقليدية لفت انتباه الحكومة إلى معاناة أو قضية معينة .

في 1 يناير اختطف رجال القبائل في محافظة مأرب خمسة سياح إيطاليين حيث تم إطلاق سراحهم بعد ستة أيام من الاختطاف إثر تطويق قوات الأمن لكان الخاطفون . في 10 سبتمبر، خطف رجال القبائل أربعة سياح فرنسيين بينما كانوا جولون في محافظة شبوة وتم إطلاق سراحهم بعد عدة أسابيع من مفاوضات . وفي كلتا الحالتين، طالب الخاطفون الحكومة بإطلاق سراح أفراد من القبائل مسجونين لدى الدولة .

## ـ . التعذيب والممارسة القاسية والمهينة .

يحظر القانون هذه الممارسات؛ إلا أن فراد من جهاز الأمن السياسي وقوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية قاموا بتعذيب وإساءة معاملة أشخاص رهن الاحتجاز . استخدمت سلطات

القوة خلال تحقيقات وخصوصاً ضدّ الـ عتقلين على ذمة جرائم عنف . بالرغم من أنّ قانون عقوبات يجيز بتر الأعضاء والتعذيب لجسدي كالجلد مثلاً عند ارتكاب بعض الجرائم و ذي عتبة الحكومة ، توافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية . لم ترد أي تقارير عن أعمال بتر أو جلد خلال عاماً .

أقرت الحكومة وقوع أعمال تعذيب؛ إلا أنها ادّعت أنّ التعذيب لم يكن سياسة رسمية وبأنّه لم ترد أي شكوى عن التعذيب خلال عاماً . غالباً ما لعب نقص التدريب لدى أفراد الشرطة والفساد ، ذات من قبل الرؤساء في العمل للحصول على إدانات دوراً في الحالات التي ظهر فيها التعذيب .

وفي خلال عام، ظلّ لتعذيب مشكلة في السجون التابعة لجهاز الأمن السياسي والتي لم تكن تخضع رأبنة منهجية من قبل المؤسسات الحكومية أخرى . أفادت تقارير متقدمة إلى أنّ جهاز الأمن السياسي قد فضل استخدام وسائل غير جسدية للتعذيب مثل حرمان من النوم ، التهديد بالاعتداء الجنسي والتي تعدّ الشكل الأساسي لتعذيب في سجون جهاز الأمن السياسي . أفادت تقارير أنّ قسم التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الداخلية قد استخدم التعذيب بشكل روتيني لانتزاع الأدلة . رغم محامو الدفاع وبعض منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أنّ معظم الاعترافات التي سُتمّ كأدلة ضدّ المدعى عليهم في المحاكم الجنائية يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب . وقد زعمت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أنه في العديد من المناسبات التي تمت فيها إحالة حالات الإساءة في السجون إلى مكتب نائب العام لا حاكم ، تعرض المشتكون لتهديد وقررّوا عدم استمرار في متابعة قضيّاه . وقد نفت مصادر حكومة هذا الادّعاء .

وفي منتصف أبريل، أدانت محكمة عسكرية ضابطاً في الجيش يخدم في مأرب وذلك لتعذيبه جندياً كان يعمل تحت أمره .

في 12 يوليو، تمت محاكمة وبرئه سبعة ضباط شرطة في محافظة تعز بعد اتهامهم بالتعذيب الشديد لأحد القصر المشتبه به بالضلوع في جريمة قتل في عام 2004 .

لم ترد أي معلومات إضافية حول الحالات التي ظهرت في عام 2005 بخصوص سبعة ضباط شرطة تم إحالتهم لمحاكمة بتهم تعذيب .

وفي سبتمبر 2005، تمّ محاكمة ضابطين من وزارة الداخلية بسبب وفاة مشتبه به بالضلوع في تفجيرات عدن تحت التعذيب . لم تتوفر أي معلومات إضافية حول هذه القضية مع حلول نهاية عام .

وفي خلال عام تبنت الحكومة مبادرات جديدة للتخفيض من التعذيب في سجون وزارة الداخلية . على سبيل المثلا ، رعت وزارة حقوق الإنسان جولة لجامعة من المحامين و ناشط في مجال حقوق الإنسان وممثلي المذامات غير الحكومية في سجون وزارة الداخلية في أنحاء البلا . في 19 يوليو، أصدرت المجموعة تقريراً قالت فيه إنها لم تجد أيّ أمثلة . لـى التعذيب . وقد ضم التقرير أيضاً توصيات لتحسين احوال العامة ي السـ ر .

خلال اعا ، قامت الحكومة بتدريب أكثر من 300 من ضباط وزارة الداخلية حول عدم قانونية التعذيب .

أدت تقارير عن قيام قوات الأمن بضرب محتجزين في السجون خلال اعا . في 31 يوليو، أفادت مجموعة دولية معنية حقوق الإنسان عن مزاعم حول قيام قوات لأمن بضرب المواطن الصومالي محمد عبد القدير لرفضه الإدلاء بمعلومات عن صحافي وكالة الأسوشيتد برس اي . ئ ) في البلا . وفي شهر يونيو، أطلقت السلطات سراح عبد القدير، الذي كان يعمل درساً أمنياً لدى مكتب الأسوشيتد برس في صنعا ، من مركز الاحتجاز التابع لـا من السياسي في صنعا ، حيث تم حـ ز ، منذ شهر أغسطس في عام 2005 .

وفي شهر فبراير 2005 ، أوقفت قوات قسم التحقيقات الجنائية ، التي كانت تحقق في قضية سرقة في محافظة ذمار خمسة مشتبهين أفيد عن تعرضهم للضرب خلال التحقيق ؛ تم إطلاق أربعة من المشتبه به . اع ف واحد من المشتبهين بالجريمة وتمت إحالته إلى مكتب نائب العام للـ حـ اكمـ . ومع نهاية اعا ، لم تتوفر أي معلومات إضافية حول القضية .

## أوضاع السجون ومراكز حجز

على الرغم من أنّ بعض المراقبين قد لاحظوا حسناً في أوضاع سجون وزارة الداخلية خلال اعا ، أفاد مراقبون دوليون ومحليون أنّ أوضاع السجون ظلت سيئة ولم تستوف المعايير المعترف بها دولـ . بالرغم من السماح المحدود وزارة حقوق الإنسان وعددًا من المنظمات غير الحكومية بالدخول إلى سجون وزارة الداخلية، قامت الحكومة بالـ دـ ، بشكل كبير من الدخول إلى سجون جهاز لأمن السياسي من قبل مراقبين مستقلين معنيين حقوق الإنسان .

كانت العديد من السجون ، وخصوصاً في المناطق الريفية، مكتظة ، ذات أوضاع صحية سيئة يعوزها الغذاء والرعاية الصحية الملائمة . وفي بعض حالـ ، فرضت سلطـ السجون على السجناء دفع الرشاوى من أجل حصـ . م على امتيازات كما رفضت إطلاق

سراح السجناء الذين أنهوا أحكامهمقضائية وذلك حتى يدفع أحد أقارب السجناء لهم المال . وتم الإفادة عن حالة وفاة واحدة مزعومة في السجن بسبب التعذيب انظر القسم . . الفقرة .).

بالرغم من احتجاز النساء في مكان منفصل عن الرجال وا ساوي في أوضاع السجون السيد ، غلا ن أوضاع النساء اختلفت في بعض النواحي . وبحسب العرف فإن من المرجح أن يبقى الأولاد الصغار والأطفال الذين يولدون في السجون مع أمّهاته . تفرض التقاليد المحليّة على // قرباء الذكور للسجنات تببير أمر إطلاق سراحهن ؛ إلا أنه دن يتم حجز سجينات وبشكل منتظم حتى بعد انتهاء مدة أحكامهن القضائية وذلك لأنّ أقاربهن الذكور كانوا يرفضون السماح بإطلاق سراحهن بسبب العار الذي ألقاه سلوكهم .

في بعض السجون الريفية والنسائية، كان يتم حجز // طفال مع بالغين ، كما كان يتم حجز المعتقلين قبل محاكمتهم مع السجناء المدنيّين . وبشكل عام، كان يتّخذ حبس السجناء السياسيّين والأمنيّين في منشآت منفصلة يديرها مكتب الأمن السياسي .

ظلّت السجون الخاصّة غير رخصة في المناطق الريفية والتي غالباً ما تديرها القبائل مشكلة قائمة . أساء زعماء القبائل استخدام نظام السجون عبر وضع رجال القبائل الذين يسبّبون المتاعب في سجون خاصّاً ، إما لمعاقبتهم على أعمال غير جنائية أو لحمايتهم من أعمال انتقاميّ . وأحياناً كانت هذه السجون مجرّد غرف في مازل بعض شـوخ القبائل . وغالباً ما كان يتم احتجاز الأشخاص في هذه السجون بدون محاكمة أو إدانة لأسباب شخصيّة محضة أو قبلية . بالرغم من أنّ مسؤولين حكوميّين رفيعي المستوى لم يسمحوا بإنشاء هذه السجون، أفادت تقارير ذات مصداقية وجود سجون خاصة في المنشآت الحكوميّ .

لقد تم سجن الأشخاص المصابين بأمراض عقليّة والذين ارتكبوا جرائم بدون نية صحّيّة كافيّ . وفي بعض حالات، اعتقلت السلطات وبدون تهم أشخاصاً صابـن بأمراض عقليّة ووضعـتهم في سجون مع مجرميـن . ومع نهاية العام أفادت تقارير بشـن السـجن التي تديرها وزارة الداخلية في صنعاء وعدن وتعز بالتعاون مع وحدات شبه امستقلة للسجناء ذوي الأمراض العقليّة التابعة منظمة الهلال الأحمر غير الحكوميّ ؛ أن الأوضاع في هذه الوحدات لم تكن جيدة بما فيه الكفايـ .

بالرغم من إعطاء أقرباء المحتجزين لدى مكتب الأمن السياسي مجالاً محدوداً لزيارة أقاربهم إلا حتـ زير ، إلا ن طلبات الدخول التي قدم بها برلمانيـون ، منظمـات غير حكومـية كانـت رفضـ وبشكل روتيـنيـ . كان الدخـول إلى سـجون وـوزارة الداخلية مـسمـوحاً به في بعض

اً وفاته ، إلا أنّ برلمانيين ومنظمات معنية حقوق انسان قد اشتكونا من أنّ ذلك كان عرضة لقيود كثيرة . وفي بعض الأحيان التقت الحكومة مع مراقبة ن من منظمات محلية غير حكومية . ردت على استفسارات ، وخصوصاً في القضايا التي تتعلق بالسجنا . أفادت منظمات غير حكومية . ن وجود صعوبات في الدخول إلى السجون المركزية الأمنية وذلك للتحقق في مزاعم انتهائات ضد حقوق الإنسان ؛ إلا أنه تم السماح لبعض الأشخاص العاملين في منظمة غير حكومية مقابلة سجناء بصفتهم زواراً خصوصاً . لم تتمكن المنظمات غير الحكومية من الدخول إلى سجون مكتب الأمن السياسي وقسم التحقيقات الجنائية . في عام 2004 قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعليق جولة ثانية من زياراتها سجون مكتب الأمن السياسي وذلك بسبب عدم فهم إجراءاتها المطبقة عالمياً على حد تعبير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ؛ لم يتم استئناف الزيارات إلى سجون وزارة الداخلية أو مكتب الأمن السياسي مع حلول نهاية العام .

### - الاعتقال تعسفي والاحتجاز

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي ؛ إلا أنّ لحكومة وبشكل عام لم تقييد بذلك . لم يكن تطبيق القانون منتظماً ، في بعض الحالات لم يكن موجوداً لا سيما في الحالات التي تتضمن الإساءات الأمنية

### دور الشرطة والأجهزة الأمنية

يقوم جهازي الأمن والاستخبارات الرئيسيين في البلد وهما الأمن السياسي والأمن القومي برفع التقارير مباشرةً إلى رئيس الجمهورية . العديد من مهام جهاز الأمن القومي لم تكن محددة ، بشكل ، صريح وبذلة وكانتها تتدخل مع مهام جهاز الأمن السياسي . تقوم شرطة قسم التحقيقات الجنائية برفع التقارير إلى وزارة الداخلية كما تقوم بتنفيذ معظم التحقيقات الجنائية ، الانتقالات . يقوم الأمن المركزي والذي يتبع وزارة الداخلية بالاحتفاظ بشرطة عسكرية سريعاً . مثل الفساد مشكلة مستعصية ولم يتم خلال العام إجراء تحقيقات حكومية حول فساد الشرط . تم الإفاده عن نشاء بعض مراكز الشرطة "قسم شؤون داخلية" للتحقيق في الإساءات وكان ي مواطن الحق في طرح قضية إساءة لدى مكتب النائب العام . لم يكن تطبيق القانون والتحقيقات الفعلية منتظم .

### الاعتقال والاحتجاز

ينص القانون على عدم اعتقال شخص إلا إذا تم قبض عليهم في عمل جنائي أو تم إصدار مذكرة حضور بحقه . يجب محاكمة المعتقلين في غضون 24 ساعة بعد التوقيف

وإلا يجب إطلاق سراح المعتقلين . يجب على القاضي أو الادعاء أن يعلم المدّعى بهم بأساس الاعتقال ، تقرير ما إذا كان الاحتجاز ضروريًّا . ينص القانون على منع احتجاز أي معتقل لأكثر من سبعة أيام بدون أمر من المحكم . وبالرغم من هذا القانون ، كان الاعتقال التعسفي والاحتجاز المطول بدونتهم ، أو في حال وجودتهم ، بدون عقد جلسة استماع قضائية تمهدية عنده في وقت معقول ممارسات شائعة . على سبيل المثال ، في يوم 9 أكتوبر ، ووفقاً لمنظمات حقوق إنسان دولية ، اعتقلت السلطات المدافعين عن حقوق الإنسان على يلمي بينما كان في طريقه إلى الدنمرك للمشاركة في فعالية حول حقوق الإنسان . في 6 نوفمبر ، تم إطلاق سراح الديلمي من مبني تابع لجهاز الأمن السياسي حيث زعم أنه أضر للتعذيب على يد مسؤولين أمنيين .

من القانون حجز السري وينص على حق متحجزين : خبار أسرهم عن حجزهم ورفض الإجابة عن أية أسئلة دون وجود محامي ، إلا أنه لم يتم احترام هذه الحقوق دائم . ينص القانون على وجوب توفير الحكومة محامين للمتحجزين غير الميسورين ؛ لكنها غالباً لم تفعل ذلك على أرض الواقع . تمت تسوية السواد الأعظم من القضايا الريمة خارج نطاق المحكمة وغير وسطاء قبليين . للكفالات أحكاماً إلا أن بعض السلطات التزمت بهذه الأحكام فقط عند تلقي الرشو .

زعם المواطنين مراراً أن المسؤولين الأمنيين لم يتزموا بالإجراءات القانونية عند اعتقال وحجز المشتبهين والمتظاهرين انظر القسم ١ . الفقرة بـ ) . استمر أفراد القوات الأمنية في اعتقال الأشخاص أو احتجازهم بكل بساطة لفترات ، نوعة بدونتهم أو إبلاغه بالتهم أو بدون جلسة استماع . غالباً لم يكن المتحجزين يعلمون هوية الجهاز الذي كان يحقق معهم ، وغالباً ما كانت الأجهزة نفسها تعقد الأوضاع عبر تحويل غير رسمي لسلطة احتجاز الأفراد إلى جهة أخرى . غالباً ما احتجزت القوات الأمنية قارب الفارين في أثناء البحث عن المشتبه بـ . انظر القسم ٢ . الفقرة دـ )

أخفقت الحكومة في نemin حجز المعتقلين والسجناء فقط في أماكن احتجاز مخصوص بهـ . أقامت وزارة الداخلية ، جهاز الأمن السياسي أماكن احتجاز خارجة عن سلطة القضايا . جدت سجون خاصة غير رخصة أيضـ ١ ، رـ ٢ . الفقرة ٣ .

وفقاً للمنظمات غير الحكومية ، قامت الحكومة في شهر مارس ، إثر تخفيف رئاسي للأحكام ، بإطلاق سراح كل مؤيدي الحوثي تقريراً باستثناء 36 شخصاً كانوا لا يزالون قيد المحاكمة مع حلول نهاية العام . وعكس العام السابق ، لم ترد أي تقارير حول اعتقال القوات الأمنية لمئات من مؤيدي الحوثي واحتجازهم بدون تهم .

لم تطرأ أي تطورات جديدة على عمليات الاعتقال التي حدثت في شهر أبريل عام 2005! لم يتحقق منيف دامش البالغ من العمر 22 عاماً وعمّه نايف دامش البالغ من العمر 50 عاماً . تم اعتقال واحتجاز ، ف و عمّه نايف في شهر أبريل عام 2005! حين كانوا يعملان مع صحافيين أجنبيّين .

وفقاً لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، تم احتجاز حوالي 100 من مؤيدي المعارضة وثنين من مرشحي المعارضة خلال الحملة الانتخابية في شهر سبتمبر.

و في خلال عام استمرت الحكومة أيضاً في احتجاز مشتبه بهم متهمين بصلتهم بالإرهاب، لكن تم الإفادة عن طلاق الحكومة معظم هؤلاء قبل انتخابات 20 سبتمبر. لم تنشر الحكومة أعداد المعتقلين والذين تم حجزهم بسبب الاشتباه بالانتماء إلى منظمات إرهابية أو ممارسة نشاطات إرهابية. في 15 ذي القعده، أفادت وزارة الداخلية عن احتجاز 172 فرداً للاشتباه بارتباطهم بالإرهاب، في حين قدرت المنظمات غير الحكومية في عام 2005 أن العدد يتراوح بين 200 و 300 شخص. مع حلول نهاية العام، لم يتضمن معرفة عدد الأشخاص الذين تحتجزهم الحكومة بسبب الاشتباه بالانتماء إلى منظمات إرهابية أو ممارسة نشاطات إرهابية. السواد الأعظم من نزلاء السجون يتتألف من حتّجين ما قبل المحاكمة، والذين كان بعضهم مسجوناً منذ سنوات بدون تهم.

في شهر مارس، ووفقاً لتقارير إعلامية، أطلقت الحكومة وبدون تهم سراح محمد باشميله وصالح علي قارو و حمد الأس . تم اعتقال المواطنين الثلاثة في عام 2003! م بتهمة الارتباط بالارهاب .

في 8 يوليو، ووفقاً لتقارير إعلامية، تمّت تبرئة 19 شخصاً من تهم التخطيط لـ؛ جمـة مصالح أجنبية في البلا . تم إطلاق سراح الـيمـنـيـنـ الـأـرـبـعـةـ عـشـرـ وـالـسـعـوـدـيـنـ الـخـمـسـةـ في أوائل عام 2005 .

في 16 أكتوبر، أوقفت السلطات الأمنية خمسة أجانب تحت مزاعم تخطيط لقاعدة تهريب أسلحة إلى الصومال. تم إطلاق سراح سبعة أشخاص مع حلول نهاية عام بينما بقي شخصاً واحداً محتجزاً بدون تهم.

مع حلول نهاية عام لم طرأ أي تطورات جديدة على عمليات اعتقال 15 رجلاً في شهر أغسطس عام 2005! في محافظة أبين و45 رجلاً في محافظة عدن تحت مزاعم انتقامية حركات جهادية.

وفي خلال لعا ، رعت الحكومة حورات إيديولوجية بقيادة علماء مسلمين وذلك كجزء من برنامج إعادة تعليم يهدف إلى إقناع الأحتجازين بتخلي عن المعتقدات المتطرفة . وقد تم إطلاق سراح أولئك المحتجزين الذين قبلوا بهذه الشروط . أفادت تقارير أن هذه الجهود قد أحرزت نجاحاً محدوداً . وفقاً لمنظمة غير حكومية معنية حقوق الإنسان، تم إعادة اعتقال بعض الذين أطلق سراحهم بموجب هذا البرنامج خلال لعا .

#### العفو العام

ي شهر مارس، أطلقت الحكومة سراح أكثر من 600 من أتباع الحوثي . ظر القسم .. الفقرة ) كجزء من تخفيف للأحكام أعلنه الرئيس صالح في شهر سبتمبر 2005! . في شهر ديسمبر أمر الرئيس علي عبد الله صالح بإطلاق سراح 300 شخص آخرين من أتباع الحوثي .

في 21 مايو، ى الرئيس علي عبد الله صالح عن 11 مامين، يحيى حسين الدليمي الذي حكم عليه بالإعدام ومحمد أحمد مفتاح الذي حكم عليه بثماني سنوات سجن . تمت إدانة 11 ثنين في شهر مايو 2005 تهمة التخابر مع إيران بهدف الإضرار باليمـن . عارض الرجال علـنا أعمال الحكومة في محافظة صعدة ، أسسا تنظيم شباب المؤمن و تنظيم زيدي ديني قام بتـأيـيد النـهج الـحوـثـي . أعلـن الرجالـان أـنـهما لا يؤـيدـان سـوـى اـختـلاف السـلـمي فـي الرـأـي مع العـمل الـحـكـومـي فـي صـعدـة . أفادـت تـقارـير إـعلامـية نــالـرـئـيس صالحـ قدـ منـح 1364 سـجـيناً عـفـوا عـامـاً ، ذـلـك بـمـنـاسـبـة عـيد الفـطـر .

#### هـ - الحرمان من المحاكمة العادلة و العلنية

ينص الدستور . لـى استقلالية قـضـاء و القـضاـة ، إلاـ أنـ الجـهاـز القـضـائي كان ضـعـيفـا عـاقـفا ٤ الفـسـاد و تـدـخلـ السـلـطـاتـ التـنـفـيـذـيـةـ بشـكـلـ كـبـيرـ . نـفـتـ الحـكـومـةـ عـدـداـ منـ الإـصلاحـاتـ القـضـائـيـةـ

خلال عام بما في ذلك تخلي الرئيس عن منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى وهي الهيئة المكلفة إدارة القضايا . وفي شهر فبراير قام وزير العدل بإنهاء عقود عدد من قضاة أو إحالتهم إلى التقاعد حيث اعتبرهم مجلس القضاء الأعلى غير عليين . تم توظيف قضاة جدد أو ترقيتهم إلى ناصب جديد في مختلف مستويات القضاء، بما في ذلك المحكمة العلية . وفي منتصف أغسطس أحال مجلس القضاء الأعلى عشرة قضاة إلى نائب العام بسبب الاشتباه بتورطهم في الفساد . في 16 سبتمبر، تم تعيين امرأة للمرة الأولى في المحكمة العليا .

وفي خلال اعا ، قام برنامج لامم المتحدة للتنمية ، وبتعاون مع وزارة العدل، بتوسيع برنامجاً نموذجاً للمد كم الجزائية إلى ثمانى محاكم استئناف في أنحاء البلا . تم إنشاء هذه المحاكم و التي تقيدت معايير عالية من المسؤولة و اشفافية فاقت المحاكم الاعتياد . ، لزيادة إمكانية الوصول إلى المحاكم لدى المجموعات التي لا تتمتع بتمثيلٍ كافٍ كالنساء والفقراء انظر القدس ( 2 )

قد كثیر ن المتراضيير، كما اعترفت الحكومة، بأن العلاقات الاجتماعية للفاضي والرشاوی من حين إلى آخر أثرت على مجرى الحک . لم يتلقى العديد من القضاة على التدريب الكافي كما أن البعض منهم كان على صلة وذقة الحزب الحاک . واجهت السلطة القضائية المزيد من العراقييل بسبب تردد الحكومة في تنفيذ الأحكام القضائي . كما قام أفراد قبليون أحياناً بتهديد ومضائقۃ أعضاء في السلطة القضائي .

يتتألف النظام القضائي من بنية ثلاثة حيث تشكل المحاكم الابتدائية المستوى الأول لها هذه البنية والتي يتم تمكينها قضائياً للاستماع لمختلف أنواع القضايا المدنية ، الجنائية والتجارية والأسرية . يمكن أن يتولى النظر في هذه القضايا قاضٍ واحدٍ فقط . يمكن استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية في محاكم الاستئناف التي يوجد واحدة منها في كل مد فظة واحدة في أمانة العاصمه . تضم كل محكمة من محاكم الاستئناف أقساماً مختلفة تختلف ص بالنظر في القضايا الجنائية ، العسكرية ، المدنية والأسرية . يتألف كل قسم من هذه الأقسام من ثلاثة قضايا . وتأتي المحكمة العلي على رأس محاكم الاستئناف .

تتمتع المحكمة العليا وهي على سلطة قضائية في البلاد بسلطة النظر والبت في النزاعات القضائية بين مختلف المحاكم والنظر في القضايا المرفوعة ضد كبار مسؤولي الدولة وتعهد محكمة الاستئناف النهائية لكافحة الأحكام الصادرة عن المحاكم الأدنى . تضم المحكمة العليا ثمانية أقسام منفصلة : المحكمة الاستورية تتكون من سبعة قضاة بما في ذلك رئيس القضاة ، المحكمة الاستئنافية والمحكمة الجزائية والمحكمة العسكرية والمحكمة المدنية ، المحكمة

الاسرية الأحوال الشخصية ) والمحكمة التجارية ، المحكمة الإداري . تتمتع المحكمة العليا بهيئات خاصة يحق لها النظر في دستورية لنظم و القوانين .

بالإضافة للسلسل الهرمي الاعتيادي للمحاكم توجد محاكم أخرى للنظر في قضايا الأحداث ، الضرائب ، الجمارك ، العمل والقضايا العسكرية والتي يمكن استئناف ما يصدر عنها من أحكام لدى محاكم الاستئناف .

يوجد هناك محكمة خاصة لمحاكمة الأشخاص المتهمين بالاختطاف وسرقة السيارات ومحاكمة أنابيب النفط وغيرها من الأعمال التي تعتبر خطراً عاماً مثل حرباء ، التخريب ، ر القسم . الفقر بـ .). تمنح هذه المحكمة للمدّعى عليهم الحقوق نفسها كما في المحاكم العادلة لكنها كانت أكثر كفاءة وفعالية في تطبيق هذه الحقوق منه في المحاكم العادي . لا يوجد محاكم عسكرية أو أمنية لحاكم المدنير .

### إجراءات التقاضي

جميع القوانين تم وضعها إساتذة على مزيج من القوانين المصرية ومجموعة القوانين النابوليونية و الشريعة الإسلامية . القوانين والأعراف الاجتماعية والشريعة في البلد كما تأول في البلد مت ضدّ مرأة على وجه الخصوص في المسائل ا سري . تنظر القسم ا ، النساء .) لا توجد محاكمات عن طريق المحقق . ويتم البت في القضايا الجنائية من قبل القضاة الذين يلقيون دوراً هاماً في استجواب الشهود والمتهمين . وبحسب القانون يجب على الدولة أن وفي محامين للمدّعى عليهم من المعوزين في القضايا الجنائية (الجرائم الخطيرة؛ إلا أنّ هذا لم يُطبق عملياً بشكل داد . وبحسب القانون فإنّ ممثلي الإدعاء هم جزء من القضاء ومستقلون عن الحكومة؛ إلا أنّ ممثلي الإدعاء يحقّقون أيضاً في القضايا الجنائية . كان دور الشرطة في الغالب ضعيفاً حيث لا تدور محدوداً في سير القضايا .

استمرت اجهزة الامنية في اعتقال و بهام و إحالة القضايا إلى مكتب نائب العام لمحاكمه الأشخاص الذين يزعم ضلوعهم في مليارات إطلاق نار وتفجيرات وغيرها من أعمال العنف . ادعى مواطنون ، مجموعات حقوق الإنسان أنّه ات الأمن ، السلطة القضائية لم تتقيد بالإجراءات القانونية المتبعة في معظم القضايا .

يعتبر المتهم بريئاً حتى ثبت إدانته . يحق لمحامي الدفاع شاوره ونصح موكلיהם والترافق أمام القضاة واتهامات الشهود والتحقق من أية قرائن مقدم . كما يدق كل لمتهمين بما في ذلك النساء وآفليات استئناف الأحكام الصادرة في حقه . كانت المحاكمات ، بشكل عام علنية غير أنه يمكن جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة لأسباب تتعلق بالأمن العام أو

بالتالي ب العام . وقد اشتكي متلاشون أجانب في نزاعات تجارية من حكام متحيز ، صدرت ضده .

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية وجد هناك نظام القضاء القبلي للقضايا غير الجنائية إلا أنه في الواقع يقوم القضاة بـ "القضاء" غالباً بـ "القضاء الجنائي أيضًا". كـ "نـ لـ نـ تـائـجـ هـ اـ الأـ حـاـكـمـ الـ تـيـ تـقـوـمـ عـلـىـ الـ عـرـفـ الـ اـجـتمـاعـيـ نـفـسـ قـوـةـ قـرـارـاتـ الـ مـحاـكـمـ إـنـ لـمـ يـكـنـ أـذـ رـ السـجـاءـ بـ مـوـجـبـ النـظـامـ القـبـليـ لـيـسـواـ مـتـهـمـينـ رـسـمـيـاـ بـ جـرـائـمـ جـنـائـيـةـ وـلـكـنـهـ مـتـ مـنـ عـلـاـ قـرـافـ الخطـ .

لم ترد أي تقارير فصل ممتليء بإدعاء بسبب انتهاك القانون .

يتميز البرلمان بسلطة قضائية حصرية على مسؤولي السلطة التنفيذية وممثليهم في العديد من الجرائم منها الرشوة واستخدام النفوذ واحتلاس الأموال . خلال العام لم يخضع أي مسؤول حكومي للتحقيق أو المحاكمة بموجب هذا القانون .

## السجناء السياسيون والمعتقلون

كان عدد السجناء السياسيين إن وجدوا غير واضح حيث لم يستطع ناشطوا حقوق الإنسان توفير بيانات حول السجناء السياسيين والمعتقلين .

## الإجراءات القضائية المدنية والمعالجات

ينص القانون على استقلالية القضاء وحياده في القضايا المدنية؛ إلا أن قيود فرضت على ذلك من الناحية التطبيقية . وفي شهر يوليو ، رفعت المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات أول دعوى مدنية على الإطلاق ضد الرئيس باسم أحمد علي بن مهدي الذي زعم أن جهاز الأمن السياسي احتجزه دون أي تهمة لمدة ست سنوات . لم تتوفر أي معلومات إضافية حول هذه القضية مع حلول نهاية العام .

وفي شهر ديسمبر حاول حمدان الدراسي رفع قضية مدنية في محكمة الحديد ضد صالح الفائق، وهو شيخ مسيحي بارز، زاعماً أن هذا الأخير عذبه ودخل عصى في دبر . ادعى حمدان الدراسي أن المحكمة رفضت القضية لأن لشيخ يتمتع علاقات سياسية قوية . حينها قام حمدان الدراسي رفع شكوى لدى نائب العام في صنعاء . لم يتخذ النائب العام أي إجراء في هذه القضية مع حلول نهاية العام .

و . التدخل تعسفي في حياة الناس الخاصة والأسرية والمساس بحرمة المساكن وحرية تواجد ل

يحظر القانون التدخل في حياة الأفراد الخاصة إلا أن قوات جهاز الأمن السياسي ، وزارة الداخلية تقوم وبشكل روتيني بتفتيش البيوت والمكاتب الخاصة ومراقبة الهاتف وقراءة البريد فضلاً عن التدخل في مسائل شخصية أخرى ، تذرعة حجج أمنيةٍ مزعومة . تم ماركة هذه الأمور بدون وجود إشراف قضائي أو إصدار مذكرات تفتيش قضائية شرعية . ات قوات جهاز الأمن السياسي ، وزارة الداخلية أحياها وبشكل روتيني باحتجاجز أقارب المتهمين بينما يتم البحث عن الفارين . انظر القسم . الفقرة ١٠).

زد ت الحكومة أنها م ترافق استخدام شبكة الإنترنٌت ولكنها قامت في بعض الأحيان بحجب المواقع السياسية وتلك التي اعتبرتها موقع إباحي . انظر القسم ! . الفقرة ( ) .

يحظر القانون عه يات الاعتقال أو إصدار ، ذكرات إحضار للمثول أمام القضاء وذلك بين ساعات الغروب والفجر ولكن عرض التقارير أفادت بأنّ أشخاصاً شتبه بارتكابهم جرائم قد اعتقلوا من منازلهم في أتصف الليلي وبدون أوامر اعتقالا .

في حالات أخرى استمرّ اعتقال أفراد العائلات فيما حاولت العائلات المعنية التفاوض بشأن تعويض عن الأضرار ولطالما تم اللجوء إلى التحكيم والوساطة من قبل العائلات ورجال القنائص والأطراف غير الحكومية الأخرى من أجل تسوية هذه القضايا.

ز . الاستخدام المفرط للقوة وانتهاكات القانون في الصراعات الداخلية والخارجية

في خلال اعا ، وقعت اشتباكات متقطعة ومحدودة بين المتمرّدين والقوّات الحكومية في محافظة صعد . ذُدّ قوّات التمرّد المسلّحة ذات النزعة الانفصالية حركة الشباب المؤمن " التي تتبع رجل الدين الزيدي الشيعي ) حسين بدر الدين الحوثي الذي قتله قوّات الأمن عام 2004! . إثر قيام الحكومة ي شهر مارس بإطلاق سراح أكثر من 600 ن موئيدي الحوثي و الذين تم عتقالهم في - مي 2004 و 2005 انظر القسم . الفقرة . ، حدثت مناوشات خلال ما تبقى من اعا . وفي خلال اعا ، بدأت الحكومة بالسماح لمنظّمات معونة بالدخول إلى المنطقه للمساعدة في جهود إعادة البناء وإعادة ا وطير . و خلال العام، استمرّت

المواجهات المقطعة والمحدودة بين المرتدين والقوات الحكومية في محافظة صعد . ومع حلول نهاية العام لم تتوفر أي تقديرات حول إعداد القتلى في صفوف المرتدين أو القوات الحكومية أو المدنيين في مواجهات صعدة خلال العام، لكنّ المراقبين الحكوميين والمستقلين أفادوا أنَّ العدد كان أقل بكثير مقارنة بعام 2005م و ذي شهد سقوط ما بين 500 و 800 عسكري و 600 متمرد و 100 مدني . زعمت بعض وسائل إعلام المعارضة وقادتها السياسيين استخدام الحكومة لفوة المفرطة في قمع التمرّ .

#### القسم ١ : احترام الحريّات المدنيّة بما فيه :

##### . حرية التعبير حرية الصحافة

كفل الدستور حرية الرأي ، التعبير وحرية الصحافة وذلك في حدود القانون" إلا أن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق من الناحية العملية . يجد مقانون الصحافة والمطبوعات للعام 1990 انتقاد خص رئيس الدولة ... بطريقة تفتقر للنقد البناء ." وكذلك نشر أية معلومات كاذب " والتي قد تنشر الفوضى والبلبل " في البلد وكذلك نشر أي تقارير مزيفة هدف الإساءة إلى بلد عربي أو صديق أو إلى علاة هذه البلدان" باليم . وقد ظلت الأجهزة الأمنية في البلد بما في ذلك جهاز الأمن القومي وعناصر من القوات العسكرية بتهديد ، مضاربة لصحفيين لتأثير على التغطية الصحفية .

أثرت وزارة الإعلام على وسائل الإعلام من خلال سيطرتها على المطبع الصحفية ودعمها المالي لصحف معينة وملكيتها لكل قنوات لبث التلفزيوني والإذاعي في ابلا . تمتلك ثلاثة صحف مستقلة مطبع خاصة بها ولا تملك أي صحيفة معارضة مطبع تابعة لها . وتوجد ٤ صحف حكومية 41 صحيفة مستقلة 30 صحيفة حزبية . ويوجد حوالي 90 مطبعة منها خاصّة 27 منها حكومية أو مدعومة من قبل حكومة 18 منها حزبية . تقوم الحكومة بانتقاء المواد التي تبث عبر التلفزيون والإذاعة في نشرات الأخبار وغالباً لا تسمح ببث التقارير التي تتّحد الحكومة بث جلسات مجلس النواب تلفزيونياً وعادةً ما سمحت ببث جلسات تضمنت إنقاضاً لادعاً للوزارات .

في خلال فترة الحملات الانتخابية الرئاسية والحلية التي سبقت انتخابات 20 سبتمبر انظر القسم ١ ، قامت وسائل الإعلام الحكومية ، بشكل عام بإعطاء مرشحي الرئاسة من المعارضة والمستقلين تغطية إعلامية متساوية وإلى حدٍ ما غير محرر ؛ إلا أنَّ مراقبين قاموا بسدِيل العديد من الانتهاكات لحرية الإعلام، بما فيها الرقابة على الإنترنٌ والتغطية الإعلامية الدعائية وتدخل الحكومة في الإعلان .

تحدد لوائح قانون الصحافة ضرورة أن تلتزم الصحف والمجلات بتقديم د ب سنوي إلى الحكومة لتجديد ترخيصها كما يجب أن تبرز إثباتاً بملكية 4.375 دولار أمريكي ( 700,000 ألف ريال يمني ) كرأسمال تشغيله . لم ترد أي تقارير حول رفض تسجيل لصحف خلال العام إلا ن تقارير أذى خلال عام 2005م أفادت أنّ الحكومة لم تنظر في طلبٍ د خاص تقدمت بهما صحفيتين مستقلتين على الأقل .

في حين أنّ الاعتداءات الجسدية على الصحفيين تضاعفت خلال عام ، استمرّت الحكومة مضايّقة وتهديد الصحفيين والحبس لفترات قصيرة والمراقبة والتتبع الشخصي لتحركاته .

يوم 7 فبراير ، امتّع قوات الأمن باحتجاز العديد من الصحفيين ، بمن فيهم مراسلين ومصورين من قناة الجزيرة وقناة العربية لفترة قصيرة بينما كانوا يحاولون إجراء تحقيق عن فرار 23 شخصاً من مؤيدي القاعدة المشتبه بهم في شهر فبراير من سجن تابع لجهاز الأمن السياسي .

ووفقاً للجنة حماية الصحفيين ، واصلت السلطات مضايقة وتدید جمال عامر رئيس تحرير صحيفة الوسط المستقل . وفي 0 أبريل و ما كان جمال عامر مسافراً خارج الأداء ، طلب ضابط أمني معروف وأربعه رجال خرير من جيرانه معلومات شخصية عنه وعن عائلته .

بالرغم من أنّ وزارة الداخلية قد وردت بالتحقيق في قضيّة ، لم طرأ أي تطورات جديدة في نهاية العام حول عملية اختطاف عامر عام في شهر أغسطس عام 2005م على يد أشخاص مجهولين أفيد أنّهم تابعون لفروعات الأمر . وقد تعرض عامر خلال اختطافه للضرب وتمّ التبؤل عليه واستجوابه عن علاقاته بالسفارات الأجنبية ، هدد بالقتل إذا ما استمرّ في كتابة مقالات تتقدّم الحكومـة . حدث الاعتداء على عامر إثر مقال نشرته صحيفة الوسط حول تحويل المنح المدرسية الحكومية إلى أبناء المسؤولـير . أنكرت مصادر العسكرية عـلـى تورطـها في عملية الاختطاف .

يوم 29 يونيو ، أفاد العديد من الدخنـيين وبائعـي أشرطة الموسيقـى عن احتجازـهم لفترة قصيرة من قبل مسؤولـين أمنـيين لتوزيعـهم أشرطة تحتوي على أغـان تـتقدـم الحكومـة .

في منتصف شهر سبتمبر أفادت وسائل إعلام المعارضة عن حظر أشرطة تحتوي على أغـان وخطـابات تتقدـم الحزـب الحـاكم في حين تم السماح بـيعـ أشرطة مـذابـهة مؤـيـدة للـحكومـة .

يوم 10 أكتوبر، ووفقاً لتقارير إعلامية، قام حميد بن حسين ا حمر أحد أعضاء البرلمان بتهديد علي حسن الشاطر رئيس تحرير صحيفة "26 سبتمبر" الأسبوعية تحت مزاعم نشر الصحيفة قصيدة شعرية مسيئة لحميد الأحمر . ي 14 ديسمبر، ووفقاً لتقارير إعلامية، وافق الأحمر والشاطر على تسوية خلافهما خارج نطاق المحكم .

ي 28 نوفمبر، هاجم ضابط تابع وزارة الداخلية أحمد الشلفي مراسلاً قناة جزيرة صنعا . حتجزت قاتل الأمن الشلفي والمصور المرافق على البيضااني لفترة قصيرة بينما كانا يصوران مظاهراً لموظفي صنع الغزل والنسي . لم تقم الوزارة جراء أي تحقيقات حول الاعتداء مع حلول نهاية اعا .

قامت أطراف أخرى غير عروفة أيضاً مضايضة صحفاً . في 11 مارس، اختطف عدة معتدين مجهولي الهوية قائد الطيري وهو صحافي لدى صحيفة الحزب الاشتراكي الأسبوعية الثوري ، ولا ي زعم أن ذلك حدث إثر تعليقات قالها يومي 26 فبراير و8 مارس في مؤتمرات معنية بالدفاع عن حق المرأة في الترشح في الانتخابات في البلد . ووفقاً للطيري، فإن المعتدين قد هددوه بالمزيد من العنف وأنذروه بأنهم سيذبحونه فراداً من عائلة . قدم الطيري تقريراً للشuttle لا يزال ينتظر النتائج مع حلول نهاية اعا .

وفقاً للجنة حماية الصحفيين، عانى الصحفي عبد الفتاح الحكيمي من مشاكل في التنفس إثر هجوم تعرض له في أوائل أبريل حيث قام رجلان مجهولان برش الغاز عبر نافذة سيارته . تم فصل الحكيمي من عملة كنائب رئيس تحرير صحيفة "14 أكتوبر" اليومية التي تديرها الحكومة العام السابق بعد أن ازدادت كتاباته انتقاداً للسلطات .

فاد عابد المهزري رئيس تحرير صحيفة "الديار" الأسبوعية المستقلة للجنة حماية الصحفيين أنه تم سنه في 19 أبريل على يد مهرب أسلحة مشتبه بهم في ماقطة صعد . قام المهزري بالحق في تهريب الأسلحة في الماضي وزعم أنه ثقى العديد من التهديدات بالقتل . قدم المهزري تقريراً للشرطة ولا يزال ينتظر النتائج مع حلول نهاية اعا .

لم تطرأ أي تطورات جديدة حول قضية الصحفي المعارض نبيل سبي . في شهر نوفمبر 2005 ، تعرض سبيع للطعن في كتفيه على يد رجال مسلحين في شارع رئيس في أمانة العاصمه . ادعى مصدر مسؤول في وزارة الداخلية أن العذين حاولوا سرقة هاتف الخلوي سبي .

لم تطرأ أي تطورات جديدة في قضية الصحفي محمد صدق العدين . في شهر ديسمبر تعرّض الصحفي محمد صادق العدين لاعتداء من قبل رجال مسلحين بالقرب من منزله في

العاصمة وأحتجز كرهينة في منزله حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي . لم تصل قوات الأمن إلا في اليوم التالي بعدما ترك المعتدون المكان . نسب مصدر في وزارة الداخلية الاعتداء إلى مالك الشقة لتي يقطن فيها العدينى لأن العدينى رفض إخلاء الشقة

في عام ٢٠٠٥، وفي محاولة للتصدي لحالة السخط حاولت عناصر تابعة للجهاز الحكومي أو الأمني استنساخ صحيفتي الشورى<sup>١</sup> و الثوري<sup>٢</sup> من خلال نشر صحف تحمل أسماء وخطوط وألوان مماثلة لهذه الصحف المستهدفة ولكنها تتضمن مقالات افتتاحية وأخبار موالية للحكومة . توقفت صحيفة<sup>٣</sup> و<sup>٤</sup> المستنسخة عن الصدور عام ٢٠٠٥! بعد بضعة أسابيع من النشر إلا أن صحيفة الشورى المستنسخة استمرت في الصدور حتى حلول نهاية اعـاـدـةـ

تمت محاكمة صحفيين وإدانتهم بسبب كتابتهم لمقالات ناقدة للرئيس أو لذالم أخباراً ذات حساسية . ي 6 فبراير سجنت الحكومة ثلاثة صحافيين بشكل مؤقت بسبب إعادة نشرهم لرسوم الكاريكاتورية الدنماركية التي صوّت النبي محمد وأتهمتهم مع صحافي رابع لم يتم توقيفه، بخرق القانون الذي يمنع نشر أي مواد تسيء إلى الدين الإسلامي". في 25 وفمبر، أدانت إحدى المحاكم الابتدائية كمال . لفي من صحيفة الرأي العام وحكمت عليه . سجن لمدة عام إغلاق الصحيفة لمدة ستة أشهر ومنعه عن الكتابة لمدة ستة أشهر . في 6 ديسمبر، أدين محمد الأ، دي رئيس تحرير صحيفة يمن وبزرفر وتم تغريمه حوالي 2.500 ولار (500 ألف ريال يمني . في 13 ديسمبر، أصدرت إحدى محاكم الابتدائية حكماً مع وقف التنفيذ ضد أكرم صبرة ويحيى البد، الصحافيان لدى صحيفة الحرية وحكم بإغلاق الصحيفة لمدة شهر ومنعهما من الكتابة لمدة شهر . ومع حلول نهاية عام تم استئناف القضايا الثلاث .

ووفقاً للجنة حماية الصحافيين، في 20 يوليو، حكمت محكمة في صنعاء على صحيفة "الوحدي" الأسبوعية المعارضة بدفع 2500 دولار أمريكي (500 ألف ريال يمني) تعويضاً لوزارة الدفاع، وغرمت الصحيفة 255 دولاراً أمريكي (50 ألف ريال)، ومنعت رئيس التحرير علي السقاف من ممارسة مهنة الصحافة لمدة ستة أشهر. وتعود القضية ضدّ صحيفة "الوحدي" إلى مقال في شهر أغسطس عام 2005م يزعم وجود انتهاكات من قبل أفراد في الحرس الجمهوري في مصادرات أرادوا في محافظة ذمار. اتهمت وزارة الدفاع والتي رفعت دعوى ضدّ صحيفة "الوحدي" بكشف أسرار عسكرية.

وفي خلال عام ، كان هناك أكثر من 14 قضية مدنية مرفوعة ضدّ صحيفة الثوري<sup>١</sup> و أو رئيس تحريرها خالد سلمان . نشرت الصحيفة سلسلة من المقالات التي انتقدت الفساد

والرئيس . في 15 فبراير ، تم تغريم الصحفى مصطفى بدير من صحيفة الثوري حوالي 750 دولاراً أميركياً بسبب قال زعم فيه وجود فساد في سلاح الجو الوطنى . في عام 2005 تم رفع أكثر من 12 قضية دعوى ضدّ صحيفة الثوري<sup>١</sup> ، أو رئيس تحريرها خالد سلمان وفي شهر نوفمبر عام 2005م . فرضت محكمة في تعز غرامة قدرها 3800 دولار أميركي (750 ألف ريال يمني ) على صحيفة الثوري بسبب التشهير بمدر مالي في مدينة تعز .

مع حلول نهاية اعا ، لم تقم الحكومة متابعة تنفيذ التزامها بعد الذي قطعه في عام 2004م بمكملة الصحافيين الذين اعتبرتهم مؤيدين لرجل الدين المتمرد الحوثي .

دافعت نقابة الصحفيين اليمنيين عن حرية الصحافة وأعربت وبشكل علني عن قلقها حول قضايا حقوق الإنسان . لقد أعربت نقابة الصحفيين اليمنيين وبصوتٍ عالٍ عن استنكارها الشديد لما تقوم به الحكومة من إغلاق للعديد من الصحف واعتقال الصحفيين . كما دعمت منظمة صحافيات بلاد حدود ، بشكل علني حقوق الإنسان وحريات الصحاف .

في بعض الأحيان صادر مسئو و الجمارك الا طبوعات الأجنبية التي تعتبر إباحية أو تلك التي عترض عليها بسبب مضمونها الدينى أو السياسى . وردت تقارير خلال العام مفادها أن السلطات فرضت رقابة شديدة على المطبوعات الأجنبية وحضرت تلك التي اعتبرته مضررة لمصالح الوطنى .

على مئي الكتب اس خراج ترخيص من وزارة الثقافة قبل نشر أي كتاب و ستم نسخاً من أعمالهم إلى الوزارة . وفي العادة لا يتعامل الناشرون مع أي مؤلف لم يحصل على الترخيص . تمت الموافقة على معظم الكتب إلا أن الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً . أفادت بعض التقارير أن وزارة الثقافة وجهاز الأمن السياسي قد راقبا وسحبوا بعض الكتب من رفوف المكتبات بعد نشره . في عام 2005م ، منع الناشرون من توزيع بعض الكتب التي تتناول العقيدة الإسلامية الزيدية - الشيعية التي يعتقد 0% من اليمنيين ومن أتباعها الحوثي ) أو التي اعتبرت ذات مدلول إباحي . نفت الحكومة وجود أي رقابة شديدة على الإعلام من قبل أي جهاز أمني .

## حرية الانترنت

قامت الحكومة بالحد من استخدام الانترنت من خلال الحجب المتقطع بعض المواقع الدينية والسياسية والمواقع الإلكترونية التي تعد منافية للأخلاق انظر القسم .. الفقرة و ). ووفقا

لمرأبي حقوق الإنسان المحليين، قامت الحكومة بحجب بعض مواقع خلال حملة الانتخابات الرئاسية والمحليّة وذلك قبل إجراء انتخابات في 20 سبتمبر . قامت الحكومة بالحد من محتوى الإنترنـت الذي يسمح لمواطنيها بتصفحه عن طريق استخدام تقنية التصفـيفـة المتواـرة تجاريـاً وعبر التـحكـم بالـشـركـتينـ التـيـ تـؤـمـنـ خـدـمـاتـ الإنـترـنـتـ : تـيلـيمـينـ مشـغـلـةـ خـدـمـةـ واـيـ نـتـ )ـ ويـمـنـ نـتـ ،ـ وـذـكـ عـبـرـ زـارـةـ الـاتـصـالـاتـ .ـ اـشـتـكـتـ مـنـظـمـاتـ مـعـنيـةـ حقـقـقـ الإنسـانـ وـغـيرـهـ مـنـ مـنـظـمـاتـ غـيرـ الحـكـومـيـةـ مـنـ أـنـ الحـكـومـةـ قدـ فـرـضـتـ قـيـودـاـ عـلـىـ مـاـ قـدـ يـكـتبـهـ الصـحـافـيـونـ وـكـيـفـيـةـ اـسـتـخـدـمـ المـوـاطـنـيـنـ لـلـإنـترـنـتـ وـذـكـ عـبـرـ طـرـقـ مـتـوـعـةـ مـنـ وـسـائـلـ التـرهـيبـ .ـ كـانـ تـصـفـحـ الإنـترـنـتـ مـتـوـفـرـاـ مـنـ المـنـازـلـ أوـ مقـاهـيـ الإنـترـنـتـ .ـ

### **الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية**

فرضت الحكومة قيوداً على الحرية الأكاديمية مدعية أنها ضرورية نظراً للطابع السياسي الذي با ت تتخذه الجامعات . في مرّات عديدة حاولت أحزاب سياسية التأثير على التعينات الأكاديمية وعلى انتخابات الطلاب ، هيئة التدريس . في شهر أغسطس عام 2005م حظر رئيس جامعة صنعاء تأسيس هيئات طلابية جديدة مرتکزاً على قانون يعني يمنع التحـزـبـ في الجامـعـاتـ .ـ أـكـدـتـ مـصـادـرـ فـيـ المـعـارـضـةـ أـنـ هـذـاـ القـانـونـ لمـ يـطـبـقـ عـلـىـ الـهـيـئـاتـ التـابـعـةـ للمؤتمر الشعبي العـاـ .ـ

### **بـ .ـ حرية التجمع السلمي والانتماـءـ**

#### **حرية التجمع**

يكفل القانون حرية التجمع إلا أن الحكومة تحـدـنـ مـمارـسةـ هـذـاـ الحـقـ .ـ يـجـبـ الحصولـ عـلـىـ تصريحـ منـ الحـكـمـةـ قـبـلـ الخـروـجـ فـيـ أـيـةـ مـظـاهـرـ .ـ هـذـهـ التـصـرـيـاتـ عـادـهـ ماـ تـصـدرـ بـشـكـلـ روـتـينـيـ .ـ قـامـ مـخـبـريـ الحـكـومـةـ بـرـأـةـ العـدـيدـ مـنـ الـلـقـاءـاتـ وـالـاجـتمـاعـاتـ .ـ تمـ وـلـأـوـلـ مـرـةـ السـماـحـ لـمـرـشـحـيـ الرـئـاسـةـ الـمعـارـضـيـنـ بـإـقـامـةـ مـهـرجـانـاتـ فـيـ جـمـيعـ أـنـحـاءـ الـبـلـادـ وـالـتـيـ حـضـرـهاـ عـشـراتـ آـلـافـ مـنـ مؤـيـديـ الـمـرـشـحـيـ .ـ

؛ـ عـيـ الحـكـومـةـ أـنـهاـ تـحـظـرـ وـتـعـمـلـ عـلـىـ إـعـاـةـ بـعـضـ المـظـاهـرـاتـ لـمـنـعـهاـ مـنـ التـحـولـ إـلـىـ حالـاتـ ،ـ غـبـ وـعـنـفـ .ـ فـيـ شـهـرـ يـولـيوـ رـفـضـتـ الحـكـومـةـ طـلـباـ لـلـتـظـاهـرـ فـيـ مـحـافـظـةـ صـعـدةـ إـثـرـ الـهـجـمـاتـ إـسـرـائـيلـيـةـ عـلـىـ لـبـنـارـ ،ـ وـذـكـ وـكـمـ أـفـادـتـ لـأـسـبـابـ أـمـنـيـ .ـ

في 7 أغسطس، أـجلـتـ "ـالـحـكـومـةـ"ـ مـسـيرـةـ اـحـتجـاجـ نـظـمـهاـ نقـابةـ المـعـلـمـيـنـ الـيـمـنـيـيـ ،ـ وـذـكـ وـكـمـ أـفـادـتـ لـأـسـبـابـ أـمـنـيـ .ـ وـفـيـ مـنـاسـبـيـنـ خـلـالـ حـمـلـةـ الـاـنـتـخـابـيـةـ الرـئـاسـيـةـ ،ـ مـنـعـتـ الـحـكـومـةـ

لمعارضة من استخدام كبر ساحة استعراض في العاصمة والتي تقع قرب القصر الرئاسي وذلك لاستخدامها في إقامة مهرجانات خلال الحملات الانتخابية، إلا أنّ الرئيس صالح أقام العديد من مهرجانات في الساحة نفسه . اتهمت المعارضة الحكومة أيضاً بسُوءِ الطرفات المؤدية إلى عواصم المحافظات التي أقام فيها مرشح المعارضة مهرجاناته الانتخابي .

في شهر يوليو 2005 ، حدثت أعمال شغب للاحتجاج على ارتفاع أسعار البنزين في البلاد بعدما أوقفت الحكومة دعم أسعار الوقود . أدى أعمال العنف إلى مقتل حوالي 43 شخصاً وإصابة 471 آخرين بجروح . أكدت تقارير صحفية أنَّ 23 مدنياً على الأقل لقوا حتفهم بما في ذلك طفل في الثانية عشر من عمره . في 23 يوليو تموز أفادت الحكومة أنَّ 255 من رجال الأمن على الأقل 120 متظاهراً قد صيبوا بجروح خلال المظاهرات . قدم البرلمان طلباً إلى وزارة الداخلية حول إطلاق النار على المتظاهرين وقتل البعض منهم . وحتى نهاية العام ظل التحقيق جارياً .

في شهر ديسمبر 2005 ، قتل شخصاً واحداً عندما طرد رجال الأمن التابعين لوزارة الداخلية حوالي 300 متظاهراً كانوا قد نصبوا خياماً أمام المقر الرئيسي للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صنعاء مطالبين بإعادة توطينهم في بلدان أخرى . أصيب تسعة أشخاص وأربعة من رجال الأمن التابعين لوزارة الداخلية وخمسة متظاهرين بجروح نتيجة للعنف الناجم عن ذلك . وفي شهر نوفمبر 2005 ، تسببت قاتل الأمن التابعة لوزارة الداخلية بإصابة متظاهرة نتيجة الاشتباكات التي وقعت بين قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية والمتظاهريين . لم ترد أي معلومات إضافية مع حلول نهاية العام .

في عام 2004 ، طلق أحد أفراد قوات الأمن النار على مجموعةٍ من المتظاهرين أمام محكمة عدن حيث قُتل شخصاً وجرح آخر . كان المتظاهرون يتبعون محاكمة أحد أعضاء جهاز الاستخبارات المتهם بارتكاب جريمة قتل . . ادعت الشرطة أنَّ مجموعة المتظاهرين خرجت عن السيطرة وتم تشكيلاً لجنة لقصي الحقائق وفتح تحقيق حول الحادث في الأسبوع ذاته . لم تُتخذ أي تدابير إضافية حول تلك الحادثة حتى حلول نهاية العام .

## حرية الإنماء

ينص القانون على . رية الإنماء كما أنَّ الحكومة تحترم عادةً هذا الحق على أرض الواقع ، إلا أنَّ الحزب الحاكم قام بمارسات سعى من خلالها إلى السيطرة على بعض المنظمات غير الحكومية والمهنية من خلال التأثير على عمليات الانتخابات الداخلية فيه . انظر القسم

ـ . الفقر بـ ) . وفقاً لمراقبين محليين، وصل عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في ابـ دـ والمستقلة عن الحزب الحاكم إلى حوالي 20 منظـ .

يجب على أي جمعية أو منظمة ، يـ حـ حـ كـ مـ يـة التـ سـ جـ يـلـ سنـ يـاـ، وـ هـوـ إـ جـ رـاءـ روـ تـ يـنـيـ لـ دـىـ أـيـ منـ الـ وزـ اـرـ اـتـ الـ أـرـ بـ الـ تـالـ يـ : وزـ اـرـ ةـ الـ عـ مـلـ وـ الشـؤـونـ الـ اـجـتمـاعـيـةـ أوـ وزـ اـرـ ةـ الـ تـقـافـةـ أوـ وزـ اـرـ ةـ الـ تـرـبـةـ وـ الـ تـعـلـيمـ أوـ وزـ اـرـ ةـ الـ تـدـريـبـ الـ تـقـيـ وـ الـ تـعـلـيمـ الـ فـنـ . وـ يـعـدـ هـذـاـ إـ جـ رـاءـ روـ تـ يـنـيـاـ فـيـ الـ عـادـ .

تعـاـتـ الـ حـوـكـمـةـ ، إـلـىـ حدـ ماـ معـ الـ مـنـظـمـاتـ غـيرـ الـ حـوـكـمـيـةـ الـ قـانـونـيـةـ وـ الـ تـابـعـيـنـ وـ بـحـسـبـ الـ قـانـونـ كـانـتـ تـتـلـقـىـ دـعـماـ سـنـوـيـ . زـعـمـ بـعـضـ الـ عـالـمـيـنـ الـ تـابـعـيـنـ لـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـ حـوـكـمـيـةـ مـنـ أـنـ الـ مـنـظـمـاتـ غـيرـ الـ حـوـكـمـيـةـ الـ تـخـلـفـ بـالـرـأـيـ عـنـ السـيـاسـةـ الـ حـوـكـمـيـةـ تـخـضعـ لـمـعـايـيرـ تـسـجـيلـ وـتـموـيلـ مـخـلـفـةـ عـنـ تـلـكـ الـ مـعـايـيرـ الـ مـطـبـقـةـ عـلـىـ الـ مـنـظـمـاتـ الـ موـالـيـةـ لـحـزـبـ الـ مـؤـتـمـرـ الـ شـعـبـيـ الـ عـامـ الـ حـاـكـ .

جـمـيعـ الـ أـحـزـابـ السـيـاسـيـةـ يـجـبـ أـنـ تـكـوـنـ سـجـةـ طـبـقـاـ قـانـونـ الـ أـحـزـابـ السـيـاسـيـةـ وـالـذـيـ يـنـصـ عـلـىـ أـنـ يـكـوـنـ لـكـلـ حـزـبـ 75ـ عـضـواـ مـؤـسـساـ عـلـىـ 1ـ قـلـ يـتـمـ التـحـقـقـ مـنـهـمـ فـيـ مـحـكـمـةـ قـانـونـيـةـ 2500ـ عـضـواـ . اـنـظـرـ الـ قـسـمـ (ـ ـ ـ )ـ .

## ـ . الـ حـرـيـةـ الـ دـيـنـيـةـ

يـنـصـ الـ قـانـونـ عـلـىـ اـحـرـيـةـ اـدـيـنـيـةـ وـقـدـ اـحـتـرـمـتـ الـ حـوـكـمـةـ ، بـشـكـلـ عـامـ هـذـاـ حـقـ عـلـىـ أـرـضـ الـ وـاـقـ ؛ إـلـاـ أـنـهـ تـمـ فـرـضـ بـعـضـ الـقـيـوـ . نـصـ الـ دـسـتـورـ عـلـىـ أـنـ الـ إـسـلـامـ هـوـ دـيـنـ الـ دـوـلـةـ وـبـأـنـ الـ شـرـيـعـةـ إـسـلـامـيـةـ هـيـ مـصـدـرـ التـشـرـيـعـاتـ كـافـ .

أـدـتـ دـايـيرـ الـ حـوـكـمـةـ لـمـكافـحةـ تـرـاـيدـ العنـفـ السـيـاسـيـ إـلـىـ تـقيـيدـ بـعـضـ الـ مـارـسـاتـ الـ دـيـنـيـّـ . وـاـنـذـتـ الـ حـوـكـمـةـ إـجـرـاءـاتـ لـمـواـجـهـةـ تـرـاـيدـ العنـفـ السـيـاسـيـ نـتـيـجـةـ لـاـشـتـبـاكـاتـ الـ تـيـ وـقـعـتـ إـثـرـ تـمـرـدـ يـونـيـوـ 2004ـ وـمـارـسـ 2005ـ وـالـتـيـ قـادـهـاـ نـظـيمـ الشـبابـ الـ مـؤـمـنـ "ـ فيـ مـحـافظـ صـدـعـةـ شـمـالـ الـ دـ وـالـهـجـمـاتـ الـتـيـ تـلـتـهـاـ ضـدـ مـسـؤـولـيـنـ حـكـومـيـيـنـ فـيـ الـعـاصـمـةـ صـنـعاـ . حـضـرـتـ الـ حـوـكـمـةـ لـلـسـنـةـ الثـانـيـةـ عـلـىـ التـوـالـيـ اـحـتـفـالـاتـ يـوـمـ الـغـدـيرـ وـهـوـ عـيـدـ يـحـتـفـلـ بـهـ بـعـضـ الـشـيـعـةـ فـيـ أـجـزـاءـ مـحـافـظـةـ صـدـعـ .

وـقـدـ أـفـيـدـ أـيـضـاـ أـنـ الـ حـوـكـمـةـ حـتـ منـ سـاعـاتـ فـتـحـ أـبـوابـ الـ مـسـاجـدـ أـمـامـ الـ جـمـهـورـ ، وـأـعـادـتـ النـظـرـ فـيـ تـعـيـيـنـ بـعـضـ الـأـئـمـةـ الـذـيـنـ اـعـتـقـدـ أـنـهـمـ يـؤـيـدـونـ لـمـذـهـبـ الـزـيـديـ ، وـالـقـيـامـ باـحـتـجازـ مـسـتـمرـ وـمـرـاـفـقـةـ مـسـتـمـرـةـ عـلـىـ عـنـاصـرـ تـنـظـيمـ الشـبـابـ الـ مـؤـمـنـ "ـ .

تمّ تبع الديانات الأخرى بحرّية ممارسة العبادة وفقاً لمعتقداتهم ورتداء الملابس أو الرموز الدينية الخاصة بهم ؛ إلا أنّ الشريعة الإسلامية وفقاً لتؤييلات الحكومة، تحرم التحول عن الإسلام وتحظر على غير المسلمين تغيير ديانتهم وقد قامت الحكومة بتطبيق هذا التحرّي . فرضت الحكومة طلب إذن لبناء دور العبادة على أنواعها وقد منع الدستور غير المسلمين من الترشح للرئاسة أو لمقاعد البرلمان، وبينما يحق لهم التصويت لا يحق لهم الترشّي .

ووفقاً للإسلام، وبحسب تأييلات الحكومة، فإنّ اعتناق المسلم لديانة أخرى يعتبر ارتداداً وهو ما تعتبره الحكومة جريمة عقوبتها الإعدا . ولم ترد تقارير عن حالات اهتممت فيها الحكومة أحداً أو لاحقته بهذه الجريمة .

لا تحظر السياسة الرسمية للدولة أو تحدد عقوبة لحيازة مؤلفات دينية غير إسلامية؛ إلا أنّ تقارير قد رأت خلال العام تقييد ب تعرض أشخاص للمضايقة والاحتجاز المؤقت لحيازتهم مواد دينية بنية اد ناق ديانة أخرى غير الإسلام .

أقيمت صلوات كاثوليكية وبروتستانتية بالإضافة إلى صلوات إثيوبية مسيحية أرثوذكسية ويهودية من دون تدخل من الحكومة .

أمنت المدارس حكومية تعليم الدين الإسلامي لكن ليس الديانات الأخرى؛ إلا أنّ معظم غير المسلمين كانوا من ا جانب الذين ارتادوا المدارس الخاصة .

وفي خلال العام، واصلت الحكومة جهودها لمنع تدريس المساجد والمدارس والحد من التطرف الديني . وتضمن هذا الأمر مراقبة المساجد لرصد أي خطب تدعو إلى العنف أو تصريحات سياسية أخرى تُعتبر مضرّة بالأمن العام . ومع نهاية العام كانت الحكومة قد قامت بإغلاق أكثر من 3 آلاف مدرسة دينية غير مرخصة يؤخذ عليها الانحراف عن متطلبات التعليم الرسمي أو تشجيع الإيديولوجية الجهادية . وفي خلال العام أفاد عن أنّ وزارة الأوقاف والإرشاد قد قامت بفتح مدارس تشرف عليها الحكومة في المناطق نفسها حيث أغلقت المدارس . تم منع المدارس الخاصة والعامة من إعطاء دروس خارج المنهج المعتمد رسميًّا .

رحلت الحكومة أيضاً إلى ترحيل الطلاب الأجانب الذين وجدهم يدرسون في مدارس دينية غير مرخص . وفي شهر مايو عمّدت وزارة الأوقاف والإرشاد إلى تدريب 500 مرشد ، مرشدة وتعريفهم بالإسلام المعتدل والتسامح الديني . وردت تقارير موثقة حول قيام

الحكومة بمنع نشر بعض المواد الدينية التي تشجّع الإسلام الزيدي الشيعي انظر القسم ١ . )

مارس القانون المركز على الشريعة الإسلامية والأعراف الاجتماعية التمييز ضد النساء ا ظر القسم ٢ .

### **التعسّف والتمييز في المجتمع**

خلاف العام الماضي ، لم ترد أي تقارير عن حوادث معاداة السامية . كان الأطفال اليهود في منطقة ريدة يذهبون إلى المدرسة في شاحنة مغطاة لحمايتهم من رشق الحجارة من قبل القرويين .

والمواطنون اليهود الذين بقوا يعدون بضع مئات فقط وكان يحضر عليهم اجتماعياً العمل في وظائف معينة وقد حُصرت أماكن تواجدهم في أجزاء محددة من المدن وتم كذلك منعهم قانونياً من الخدمة في الجيش أو الحكومة .

وفي عام 2005 وإثر محاولة الحزب الحاكم تقديم مرشح يهودي للبرلمان أقرّت اللجنة العلية للانتخابات سياسة تحظر على غير المسلمين كافة الترشح للبرلمان انظر القسم ١ .

لمناقشة أكثر تفصيلاً، انظر التقرير الدولي للعام ٢٠٠٦ حول الحرية الدينية .

### **- حرية حركة داخل البلد وحرية السفر والهجرة والعودة إلى الوطن والمنفى**

ينصّ القانون على هذه الحقوق التي أبدت الحكومة احتراماً لها مع وجود بعض القيود المفروضة . وضعت الحكومة بعض القيود على حرية حركة النساء والأجانب والسيارات . فرض على المجموعتين الآخرين الأجانب والسيارات الحصول على إذن من الحكومة قبل مغادرة البلاء . وفي الواقع، لم تعرقل الحكومة لتنقل المحلي؛ إلا أنّ الجيش والقوى الأمنية أقاموا نقاط تفتيش على الطرق الرئيس .

وفي بعض المناطق عمد بعض رجال القبائل المسلحين أحياناً إما إلى وضع نقاط التفتيش الخاصة بهم أو إلى إنشاء قواتهم الأمنية الموازية و مضائق المسافرين أو ابتزازهم أو سرقة مقتنياتهم .

بالرغم من أنّ هذا الأمر لا يفرضه القانون ، تسأل المرأة في العادة عما إذا كانت تحمل إذنا من أحد أقاربها الذكور قبل أن تتقّدم بطلب الحصول على جواز سفر و مغادرة البلاد رغم أنّ القانون يعطيها الحق في ذلك . أكدت إحدى المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق المرأة أن المرأة تُمنع من مغادرة البلاد في حال طلب أحد أقاربها الذكور و زوجها ذلك . هذا الشرط يُطبق فقط على النساء المسافرات مع أولادهن . وفي خلال العام وردت تقارير عدّة حول نساء لم يُسمح لهن بالسفر في المطار لأنهن لم يحملن إذنا بالسفر أو لم يكن برفقة أحد أقربائهن الذكور .

غالباً ما يطلب المسؤولون " منيون من المهاجرين واللاجئين المسافرين داخل البلد عند نقاط التفتيش الحكومية إبراز بطاقة الهوية التي تثبت أنهم مقيمون أو لاجئون .

يحرم القانون اللجوء للنجي القسري والذي لم تطبقه الحكومة .

وفي خلال السنة استمرّت الحكومة في ترحيل عدد غير محدّد من الأجانب الذين يدرسون في مدارس دينية إسلامية ويعتقد أنّهم في البلاد بصورة غير شرعية . زعمت الحكومة أنّ أولئك الأشخاص اشتبه في تحریضهم على العنف أو التورّط في أعمال جرمية عبر الترويج للتطرف الديني . استخدمت الحكومة القوانين القائمة التي تشترط على الأجانب التسجيل لدى الشرطة أو سلطات الهجرة خلال مهلة شهر من وصوله .

### حماية اللاجئين

لا ينص القانون على منح صفة مهاجر " أو لاجئ " وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للعام 1951 م في ما يتعلق بصفة اللاجئين وبروتوكول العام 1967 م كما أن الحكومة لم تتشي نظاماً لتوفير الحماية للاجئين . منحت الحكومة الحماية للاجئين لمنع عودتهم إلى بلد يخشون فيه التعرّض للاضطهاد .

إلا أنّه في شهر ديسمبر ، توّقفت الحكومة عن السماح للمفوّضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بإجراء عمّية تحديد لوضعية لاجئين غير الصوماليين . تم ترحيل عدد محدود من الصوماليين منذ ذلك الوقت . استمرّت الحكومة في منح وضعية اللاجي الأوليّة للصوماليين الذين وصلوا إلى البلاد بعد عام 1991 .

كما أمنت الحكومة الحماية المؤقتة لآلاف من الأفراد القادمين من العراق ومنطقة دارفور في السودان والذين لا يُعدون لاجئين " بموجب إتفاقية العام 1951 وبروتوكول العام

على الرغم من ورود بعض التقارير بوجود عمليات ترحيل . تقارير أخرى أفادت أيضاً بأنَّ بعض العراقيين منعوا من لم شملهم بعائلاتهم بعدما منعوا من العودة إلى البلد .

سمح للاجئين بالعمل والسفر بحرية داخل البلد رغم المصاعب التي واجهها . صدرت تقارير حول لاجئين تم رفض توظيفهم أو عبورهم عند نقاط التفتيش بسبب عدم حيازتهم للوثائق القانونية المطلوبة .

تعاونت الحكومة مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء . وبالتعاون مع المفوضية العليا للأمم المتحدة أنشأت الحكومة سنتين مراكز استقبال خلال العام لتسهيل معاملات التسجيل ومنح الحماية القانونية للاجئ . أدت تقارير متقدمة حول وقوع حوادث منفردة مارس فيها رجال امن مضائقات وإسا阿ات في إحدى مخيمات اللاجئين الصوماليين . رفعت المفوضية العليا للاجئين الحوادث إلى الحكومة لكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات مع حلول نهاية عام . في بعض الأوقات اعتقلت السلطات وسجنت وبدون توجيه لهم عدداً غير محدود من اللاجئين الذين لا يحملون وثائق قانونية بينما كانت قضي عليهم قائمة لدى المفوضية العليا للاجئ . انظر القسم ١ . الفقرة ١ . تم إطلاق سراح لاجئين بشكل عام من السجون بعد استكمال عمليات المفوضية العليا لاجئ .

### **القسم ١ : احترام الحقوق السياسية : حق المواطنين في تغيير حكومتهم**

ينص القانون على حق المواطنين في تغيير حكومتهم بشكل سلبي عبر انتخابات دورية ترتكز على الاقتراع العام؛ إلا أنَّ هناك بعض القيود المفروضة حول ذلك على أرض الواقع . إنَّ السلطة التنفيذية - وخاصة الرئيس الذي يمكنه حلَّ البرلمان - يسيطران على عملية صنع القرار والسلطة الفعلية حيث يقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء الذي يرأس مجلساً مؤلفاً من 35 عضواً هو مجلس الوزراء (يختارهم رئيس الجمهورية . ومن ناحية الممارسة فإنَّ الرئيس ومعه حزب مؤتمر الشعوب العام" الحاكم قد سيطرا على الحكومة . لم يشكل البرلمان، والذي يضم ثلاثة أحزاب، قوة موازنة فاعلة للسلطة التنفيذية، ويمكن للرئيس حل البرلمان .

### **الانتخابات والأحزاب السياسية**

وفقاً للمراقبين المحليين والدوليين ، فإنَّ انتخابات العشرين من سبتمبر الرئاسية والمحليَّة كانت مفتوحة وتنافسية بحق وشكلت تحسناً مقارنة بانتخابات السابقة . فلأول مرة تقدم مرشحو المعارضة لانتخابات الرئاسية وحظوا بتغطية متساوية في وسائل الإعلام الحكومية

الـ قروءة والمرأة . إلا أن مشاكل ظهرت في عملية تسجيل الناخبين وإعادة تقسيم الدوائر وفرز الأصوات بالإضافة إلى حوادث متفرقة من العنف لا صاحب انتخابات واستخدام موارد الدولة لصالح الحزب الحاكم .

تم انتخاب علي عبد الله صالح رئيساً لولاية سبع سنوات بـ نسبة 7% من نسبة المقترعين في ثاني انتخارات رئاسة مباشرة في البلد يوم 20 سبتمبر . ووفقاً للدستور ، لا يحق لصاحب ارشح لولاية ثالث حصل مرشح أحزاب اللقاء المشترك ، فيصل بن شملان على 2% من نسبة المقترعين حصل كل من المرشحين الباقيين المعارضين والمستقلين الثلاثة على أقل من 1%. ووفقاً للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، شارك في الانتخابات حوالي 2% من الناخبين المؤهلين بينهم 2% من النساء . ينص الدستور على انتخاب الرئيس بالتصويت الشعبي من بين مرشحين على الأقل يزكيهما البرلمان .

وصفت منظمات غير حكومية دولية ، بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي للانتخابات بأنّها خطوة مهمة وغير مسبوقة في تطوير الديمقراطية في لا . وقد أشارت البعثة الأوروبية في تقريرها النهائي بعد الانتخابات إلى أنّ حزب مؤتمر الشعبي العام حصل على أفضلية انتخابية غير عادلة لأنّ موارد الدولة وضحت ، بشكل كبير تحت تصرف مرشحه خلال حملة الانتخابات . وبالرغم من المخالفات الانتخابية التي أعربت المعارضة عن أسفها لحدوثها ، إلا أنها وصفت الانتخابات كأول انتخابات حقيقة تنافسية في تاريخ البلد . ، خلافاً للأعوام السابقة ، لم يف المراقبون الدوليون والمحللون عن وجود صعوبات كبيرة في دخول مراكز الاقتراع أو إعداد تقاريره .

أفادت منظمة غير حكومية دولية أنّ عملية تسجيل الناخبين في شهر أبريل قد شابها نقص التدريب في الهيئة الإدارية وتسجيل عدد كبير من الناخبين دون السن القانونية وتدخلات المسؤولين الأمنيين . وقد أفادت المنظمة أيضاً أنّ تحالف المعارضة أحزاب اللقاء المشترك " قد رفض المشاركة في عملية تسجيل الناخبين ظراً لادعاءات التحييز من قبل لجنة العليا للانتخابات والاستفتاء التي تولّت هذه العملية . ، ات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بتوظيف أفراداً في فترة قصيرة ولم تتمكن من تدريبهم تدريباً مناسباً قبل البدء بعملية تسجيل الناخبين .

في 18 يونيو ، تأثر أحزاب اللقاء المشترك وحزب المؤتمر الشعبي العام على عدد بنود بما فيها تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة كشوفات الناخبين مع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وتحديد الأسماء التي جب حذفها بسبب الأخطاء التقنية . بالرغم من أنّ اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء طلبت شطب المحاكم أكثر من 200 ألف ناخب دون السن القانوني أو أسماء مكرر ، لم يتم إعطاء نسخة إلكترونية قابلة للبحث نـ كشوفات نـ ذر

لأحزاب المعارضة أو الدوائر المحلية لكي تتمكن من التحقق من كشوفات الناخبين قبل إجراء الانتخابات . أفادت تقارير أن اللجنة العليا للانتخابات شدّت ناخبيين مؤهلين من كشوفات النا، بين عن طريق الخطأ في العديد من الدوائر الانتخابية .

بالإضافة إلى ذلك أعيد تقسيم العديد من الدوائر الانتخابية بشهر واحد قبل الانتخابات بطريقة لم تكن شفافة لدى العامة أو المراقبين الدوليين أو أحزاب المعارضة. وأشار مراقبون مستقلون ومن المعارضة أن إعادة تسميم الدوائر قد أدى إلى زيادة تمثيل مرشحي المجالس المحلية في الدوائر التي تعتبر موالية للحكومة.

في حين تم الإفادة أن فرز الأصوات في الانتخابات الرئاسية كان عادلاً ودقيقاً، بشكل عام، إلا أن تقارير عديدة أفادت أنه لم يتم فرز الأصوات في انتخابات مجلس المحليّة في بعض الدوائر أو لم يتم حمايتها بعد العد، ما جعل عدّها أو التّقييّق في الفرز أمراً مستحيلاً.

انخفضت حدة أعمال العنف الا صاحبة لانتخابات خلال فترة الثلاثين يوماً المخصصة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء عن مقتل سبعة أشخاص في أعمال عنف مصاحبة لانتخابات . في 24 أغسطس، قتل مسؤول انتخابي عضواً في المعارضة ) وعضوين في الحزب الحاكم في محافظة الجوف بعضهم البعض في خلاف على الانتخابات . في يوم الانتخاب، قُتل شخصان ياشتباكاً بين مؤيدي الحكومة و معارضة في محافظة تعز بالإضافة إلى قتل شخصين في محافظة عمران . أفادت اللجنة العليا للانتخابات عن وفاة مسؤول انتخابي في محافظة حجة يوم الانتخاب ، لكن مع نهاية اع ، لم تحدد اللجنة ما إذا كان المسؤول قد قُتل لأسباب تتعلق بـ انتخابات .

في 29 أغسطس، قُتل مدير الحملة الانتخابية للمرشح المستقل أحمد المجيدي في محافظة لحج انظر القسم . الفقرة ، لكن اللجنة العليا لم تعتبر هذا الحادث مرتبطا بالانتخابات . ومع نهاية عام لم تعلن أي نتيجة رسمية . ول لتحقيق في هذه الجريمة . لم ترد أي تقارير عن قيام اجهزة الامنة في الحكومة بقتل أي شخص لأسباب تتعلق بالانتخابات سواء قبل أو بعد يوم الانتخابات .

ينصّ القانون على أنّ الأحزاب السياسية يجب أن تكون منظمات وطنية قابلة للاستمرار ولا يجوز أن تقتصر عضويتها على منطقة محددة . يحضر الدستور تأسيس أحزاب تتنافى مع تعاليم الإسلام أو تتعارض وأهداف ثورة البلاد أو تنتهك الالتزامات الدولية للبلد .

ينص القانون على أن كل حزب يجب أن يضم على الأقل 75 عضواً مؤسساً و 2.500 عضواً . ولا يُسمح بتأسيس الأحزاب بناءً على أساس إقليمية أو قبالية أو طائفية أو مهنية أو جنسية أو عرقية . ويجوز للمرشحين من أي حزب إعلان ترشّهم في الانتخابات . قدّمت الحكومة الدعم المالي لمعظم الأحزاب السياسية بما في ذلك مبلغ محدود للمساعدة في نشر صحفة الحزب .

كان حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم هو الحزب المسيطر منذ توحيد البلاد وهو يسّطر على 238 مقعداً في البرلمان المنتخب في 2003! . الإصلاح هو الحزب الرئيسي الوحيد إلى جانب الحزب الحاكم ولديه 46 مقعداً في البرلمان . شوهدت القبالية في بعض الأوقات المشاركة السياسية وأثر سلباً على تشكيل الحكومة المركزية . لاحظ المراقبون أنه غالباً ما كان يُنتخب أشخاصاً أو يُوظفون في وزارات معينة وفقاً لانتساباتهم القبلية . بما أن المناطق القبلية ما زالت خاضعة لنظام الزعيم الواحد، فقد أفاد أن بعض زعماء القبائل أثروا على فراد القبائل ليصوتوا لصالح مرشحين معينين .

لم تفرض أي قيود رسمية على مشاركة المعارضة إلا أن الحكومة صعّبت إجراءات تنظيم بعض الأحزاب . بحلول نهاية العام ظلت الحكومة متمسكة بالكثير من الأصول والمتطلبات الخاصة بالحزب الإشتراكي اليماني المعارض بما في ذلك الأرضي والمباني والتي صادرتها بعد الحرب الأهلية في العام 1994 .

في شهر مايو 2005!، اتهم الرئيس علينا حزبين صغيرين بمحاولة الإطاحة بالحكومة عبر إذكاء تمرد الحوثيين . استولى رجال مسلحون على مقرّ حزب اتحاد القوى الشعبية وأعيد تشكيل الحزب بالإكراه في ظلّ ظروف تكتنفها الشكوك .

بالرغم أن النساء صوتن وشغلن مناصب قيادية غير أن المعايير الثقافية الراسخة في التقاليد والأبعاد الدينية حذّرت من ممارستهن لهذه الحقوق . بالرغم من أن عدد النساء في الحكومة والمجال السياسي قد تزايد منذ عام 2005! إلا أن ذلك لا يعد مساوياً لعدد النساء من إجمالي عدد السكان . انظر القسم (أ) . ضم البرلمان المؤلف من 101 عضواً على امرأة ، احدها فقط . أمّا الحكومة فكانت تضمّ 3 نساء بينهنّ : وزيرة حقوق الإنسان، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وقاضية في المحكمة العليا . في عام 2005!، أنشأت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء قسماً خاصاً لنساء مسؤولاً عن مساواة الجنس ( النوع الاجتماعي ) في العملية الانتخابية . نفذ القسم حملات توعية حول أهمية التصويت وألّيته في الحملة التي سبقت انتخابات سبتمبر . في انتخابات 20 سبتمبر ، تقدّمت 164 امرأة للانتخابات وفازت 38 منها بمقاعد في المجالس المحلية ومجالس المحافظات .

إن العديد من الأخدا،” الذين يشكلون قلية عرقية وهم من سلالة العبيد الأفارقة لم يشاركا في العملية السياسية بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية . لم تضم الحكومة أو البرلمان أي أعضاء من المجموعات الأفغانية . لم ترد تقارير عن منع مشاركة اشخاص ذوي الإعاقة في العملية السياسية .

## الفساد والشفافية في الحكومة

ثمة اعتقاد سائد بأنّ الفساد متقدّم في كلّ فروع ومستويات الحكومة . ويُزعم أن المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين يستفيدون من الصفقات السرية واحتلاس الأموال . ولطالما كانت المشتّرات مصدرًا رئيسيًا للفساد في السلطة التنفيذية . وفي شهر مارس ، أفاد الجهاز المركزي للرقابة والمحاسب ، وهو جهاز لا سُؤل عن التحقيق في الفساد في البلاد، أنه بين إثنائه عام 1999 وبين العام 2005! ، حقق في 518 قضية فساد حكومية بينها 316 تم رفعها إليه عام 2005! ، ما أدى إلى خسارة بقيمة 24.7 مليون دولار (4.86 مليار ريال) للخزينة . ومع نهاية العام ، تم إرسال 490 قضية من أصل 518 إلى القضاء لاتخاذ اللازم ، في حين أنّ 28 قضية المتبقية كانت لا تزال قيد نظر في الجهاز . تم إحالة تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسب إلى البرلمان لكنّها لم تكن متاحة للاطلاع من قبل الجمهور . تم فقط محاكمة مسؤول نصغار بسبب الفساد منذ إنشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسب .. وقد اعتُبر العدد الحقيقي لقضايا الفساد ، بشكل عام أعلى بكثير مما أفاد عنه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسب .

خلاف العام 2005! حيثما واجه البرلمان ولأول مرة السلطة التنفيذية عدد من قضايا الفساد الكبير ، إن البرلمان لم واجه السلطة التنفيذية خلال هذا العام . لم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني أو تشريعي جراء هذه فسارات البرلمانية في عام 2005! .

كما أفادت تقارير نتفاشي الفساد الصغير في كلّ مكتب حكوميّ تقريبًا . غالباً ما يتوقع من المرشحين للوظائف أن يدفعوا لقاء حصولهم على الوظائف . أفادت أن مفتشي الدوائر الضريبية غالباً ما يخفّضون تقدّراتهم الضريبية ليضعوا الفارق في جيوبه . يحصل العديد من المسؤولين الحكوميين على رواتب لقاء مهام لم يؤدوها أو على رواتب متعددة لنفس العمل .

يوم 9 ديسمبر ، وفي محاولة لمكافحة الفساد ، التقى أعضاء البرلمان وحكومة ودبلوماسيون أجانب في ندوة في صنعاء لمناقشة مدى تقديم الحكومة في مجال مكافحة الفساد . هـ ت الندوة إلى رفع مستوى وعي حول الفساد في الحكومة وكذا تعزيز الالتزام السياسي بجذب مكافحة الفساد .

في 25 ديسمبر، ص. ق الرئيس على قانون لمحاربة الفساد (نشا). هيئة مستقلة للتحقيق في قضايا الفساد حكومي . سيترأس هيئة مكافحة الفساد الجديدة مجلس كون من ممثلي عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص .

يتطلب القانون درجة من الشفافية وتمكين عامة الناس من الحصول على المعلومات كما أنّ قانون الطباعة والنشر ينصّ على حقّ الصحفيين في الحصول على تقارير ومعلومات حكوميّة؛ ولكن على أرض الواقع لم تقدم الحكومة إلا القليل من الإجراءات لضمان الشفافيّة. في 19 أغسطس، أقرّ البرلمان قانون براءة الذمة والذي يتطلّب الكشف للجمهور عن أصول وآمّاك المسؤولان الحكوميّين لكن هذا القانون مُطبّق مع حلول نهاية عاماً. شرّط الحكومة القليل من المعلومات في الواقع الإلكترونيّة إلا أنّ معظم المواطنين لا يمكنهم تصفّح شبكة الإنترنّت.

**القس ٤ : موقف الحكومة تجاه تحقيق المنظمات الدولية وغير الحكومية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان**

عملت المجموعات المحلية والدولية لحقوق الإنسان بشكل عام بدرجات متفاوتة من التعاون الحكومي وبدون قيود حكومية . أفادت المنظمات غير الحكومية عن نقص ي لتجاوب مع طلباته . ينظم قانون الجمعيات والمؤسسات تشكيل المنظمات غير الحكومية ونشاطاتها .

يجيز القانون بعض التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية ويفرض رقابة حكومية على لانتخابات الداخلية لهذه المنظمات . وفي خلال عام ، خلال العام رعت وزارة حقوق الإنسان العديد من المبادرات لتحقيق لمزيد من التعاون مع المنظمات غير الحكومية لمحل .

ظلّ عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية عمل دوال العا . ومن بين المجموعات: مركز التدريب والمعلومات لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات والمؤسسة العربية لدعم النساء والأحداث والمؤسسة الديموقراطية المدني . وفي حين حظي عدد من المنظمات غير الحكومية الموالية للحكومة بدعم الحكومة أو الحزب الحاكم إلا أنّ منظمات أخرى حصلت وبشكل واضح على دعم أحزاب المعارضة أو ظلت مستقلة استقلالاً تام .

مارست القليل من المنظمات غير الحكومية الرقابة الذاتية . أفادت تقارير أن بعض الوزارات قامت بمضايقة المنظمات غير الحكومية التي تتقدّم الحكومة من خلال تأخير الإجراءات المفروضة للتسجيل الترخيص السنوي وعبر إجراءات التمويل البيري وقراطية انظر القسم : .

الفقر بـ .). تفرض الحكومة على المنظمات غير الحكومية التسجيل سنويًا وإلا سيم علاز عن عدم قانونيتها . أفادت تقارير أنّ الحكومة قامت في بعض "وقات بتسجيل منظمة موالية للحكومة مستنسخة" عن منظمة غير حكومية معينة ، عترفة ، على الفر بالمنظمة غير الحكومية المستنسخة على أنها المنظمة غير الحكومية الشرعية، وبالتالي منع المنظمة الأصلية من تجديد رخصتها بنفس «مهم الأصل». وفي مثل هذه الحالات يجب إعادة تقديم طلب التسجيل تحت اسم جديـ . وفي بعض الحالات خلالـعا ، أفيد أنّ الحكومة لم تتراوـب مع بعض طلبات التسجيل ، وأنـه جمدت وبشكل غير رسمي طلبات الترخيص الجديدة قبل انتخابات سبتمبر .

راقت الحكومة تمويل المنظمات غير الحكومية . تم الإفادة أنّ الحكومة استخدمت المرابعات المالية كذرية لمساعدة أو إغلاق المنظمات غير الحكومية ، وقد أفيد أنّ بعض المنظمات غير الحكومية قد احتفظت سجلات لا ترقى إلى الشفافية . أفادت العديد من المنظمات غير الحكومية عن وصفها بعميلة لقوى أجنبية " في وسائل الإعلام الموالية للحكومة بعد نشر تأريخ تنتقد الحكومة . خلال اعا ، تم وصف كل من صحافيات بلا قيود و اللجنة الوطنية للحقوق والحريات هو" و منتدى الشفائق العربي و مرصد حقوق الإنسان بأنّهم عمالء أجنباء في وسائل الإعلام الموالية للحكومة .

منحت الحكومة منظمة العفو الدولية ومنظمة الدفاع عن حقوق الإنسان وبرلمان الاتحاد الأوروبي ولجنة حماية الصحفيين حقَّ الوصول إلى المسؤولين واستعمال السجلات والدخول إلى مخيمات اللاجئين والسجون . انظر القسم .. الفقر . ( . ) . قامت منظمة العفو الدولية بزيارة لبلد عدَّة مرات خلال العام . أبْقَت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الممثل المقيم لتقدِّم أوضاع السجون خلال العام رغم أنَّ الدخول إلى سجون جهاز الأمن السياسي كان محدود . وخلال العام نشرت منظمة العفو الدولية ودار الحرية الدولي فريدوم هاوس إنترناشونال ( تقارير . ولأوضاع حقوق الإنسان في البلد في العام . كما أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريراً حول أنشطتها في العام 2005! في البلـا . وفي سبتمبر تجاوبت الحكومة مع تقرير منظمة العفو الدولي .

ذلت وزارة حقوق الإنسان بمحاولة زيادة الوعي حقوق الإنسان من خلال حملات التوعية الشعبية ، تدريب ناشط في مجال حقوق الإنسان وأفراد الأمن والمشاركة في العديد من المؤتمرات .

وخلال العام كانت اللجنة البرلمانية الخاصة حقوق الإنسان غير فاعلة إلى حد كبير.

يضم مجلس الشورى أيضاً لجنة تُعنى بحقوق الإنسان، لكنّها كانت غير فاعلة إلى حدّ كبير خلال اعوام .

## القسم ٤ : التمييز والانتهاكات الإجتماعية، والاتجار بالبشر

نص قانون على أن كافة المواطنين متساوون في الحقوق والفرص غير أن هناك تمييزاً قائماً على أساس العرق والجنس و/or عادٍ . وغالباً ما تؤدي مواقف الثقافية الراسخة إلى الحدّ من متع المرأة حقوق متساوية .

### المراة

ينصّ الـاند على حماية المرأة من العنف الموجه ضدها غير أن هذا الحكم القانوني نادرًا ما تم طبيقه . استمرّت الحكومة في دعم حقوق المرأة بالشكل الذي تتصرّ عليه القوانين المحليّة بالإضافة إلى توسيع الدور الذي تلعبه المرأة في الحياة العامّة . وبالرغم من التقارير التي تتحدث عن انتشار ظاهرة اعتداء الأزواج على زوجاتهم إلا أن هذه التقارير لم يتم توثيقها وبشكل دام . عُتبرت حالات العنف ضد النساء والأطفال شأنًا سريًّا حيث لم يتم إبلاغ الشرطة عنه عاد . نظراً تأثير وعادات المجتمع توقع من المرأة التي تتعرض للأذى من قبل زوجها أن ترفع شكواها إلى أحد أقاربها الذكور بدلاً من السلطان ) والذي يقوم بدوره باـ دخل نيابة عنها ويؤمن لها الملاذ ومسكن إن لزم الأمر . يوجد في عدن ملجم صغير لمساعدة ضحايا العنف من النساء وكذلك خطوط هاتفية ساخنة لتلقى البلاغات ) في كل من صنعاء وعدن لهذا الغرض وقد حققت هذه المبادرة نجاحاً متواضعاً .

يد رم القانون الاغتصاب والذي ظل مشكلًا . تصل عقوبة الاغتصاب إلى السجن لمدة 15 سنة غير أنه من النادر ما تم تنفيذ تلك العقوبات . لا يتحدد القانون عن الاغتصاب الزوجي .

اد تمرت الصحافة ونشطاء حقوق المرأة ووزارة حقوق الإنسان في التحقيق ورفع التقارير حول انتهاكات حقوق المرأة . وقامت خلال العام المنظمة غير حكومية بالتعاون في ما بينها و مع وزارة حقوق الإنسان بعقد مؤتمرات عديدة حول حقوق المرأة تناولت قضيّاً العنف ضد المرأة ، جرائم لشرف ورفع مستوى التمثيل السياسي والاقتصادي للمرأة .

وفي شهر مارس، قامت اللجنة الوطنية للمرأة التي ترعاها الحكومة بتنظيم مؤتمر لمناقشة تنفيذ التوصيات المرفوعة في مؤتمر الـ قلبي حول حقوق المرأة المنعقد في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٥ .

يجيز القانون الجنائي تساهل مع الأشخاص المُتهمين بارتكاب جرائم الشرف<sup>١</sup> وهي عبارة عن اعتداء عنيف أو جريمة تُرتكب بحق المرأة بسبب تصرفها المشين أو غيرها . تنص الأحكام القانونية المتعلقة بالعنف ضدّ المرأة على قتل الرجل المدان بقتل امرأة . ولكن الزوج الذي يقتل زوجته وعشيقها قد يُغرّم أو يُسجن لمدة سنة واحدة أو أقل .

يحرّم القانون ختان الإناث غير أن هذه العادة تمارس بشكل محدود . خلاف نسبة ختان الإناث بشكل كبير حسب المنطقة التي تمارس فيها هذه العادة . قام العامان في مجال الصحة والمسؤولون الحكوميون بتشجيع الناس على عدم ختان الإناث . أعدت اللجنة الوطنية للمرأة مع وزارة الأوقاف كتيب إرشاد لزعماء الدينيين المحليين حول قضايا صحة المرأة بما في ذلك النتائج الصحية السلبية الناجمة عن ختان الإناث .

البغاء محظوظ غير أنه شكل مشكلة على أرض الواقع . عقوبة البغاء هي السجن لمدة تصل إلى 3 سنوات أو غرامة مالية .

لأنه لا توجد قوانين تحريم التحرش الجنسي ولكن هذه الظاهرة شكلت مشكلة في أماكن العمل .

مارست التقاليد الاجتماعية والتفسير القانوني للشريعة الإسلامية التمييز ضد المرأة . في الواقع يتحقق للرجال الزواج بأربع نساء رغم أن القليل منهم يفعل ذلك . وبموجب القانون فإن السن الأدنى للزواج هو 15 عاماً ولكن القانون لم يطبق على نطاق واسع إذ وردت تقارير عن زواج بنات في سن 12 عاماً إنظر القدس . الأطفال ) .

يجوز أن يطلق الرجال زوجاتهم وبدون تبرير تصرفهم أمام المحكم . ويحق للمرأة أيضاً ووفقاً لقانون تطليق زوجها ولكن يجب عليها تبرير ذلك . وهناك عدد من الاعتبارات العملية والاجتماعية والمالية السلبية التي تتدرج تحت هذا الإطار .

بحسب العادة يجب على المرأة التي تسافر خارج البلد أن تحصل على إذن من زوجها أو والدها لحصول على جواز سفر ومجادرة البلد انظر القدس ( الفقرة ) . وعلى الأقرباء الذكور أن يرافقوا المرأة أثناء سفرها لكن هذا الإجراء لم يكن محل تطبيق دائم . أفادت بعض النساء أنهن سافرن بحرية ، بدون رفقه ذكر .

إن بعض التفسيرات للشريعة الإسلامية تمنع المرأة المسلمة من الزواج برجل غير مسلم ولكن الرجل المسلم يحق له الزواج بامرأة غير مسلمة . لا يتحقق للمرأة أن تعطي الجنسية إلى

زوجها الأجنبي ولكن يجوز لها أن تمنح الجنسية إلى أطفال مولودين من والد أجنبي في حالة وفاة الأب أو نركه للأطفال . يجب على الزوجة الأجنبية المتزوجة بمواطن البقاء في البلد لمدة سنتين من أجل الحصول على تصريح إقام .

وفقاً لأنظمة وزارة الداخلية على كل مواطن يرغب في الزواج من أجنبية الحصول على موافقة من الوزار . أما المرأة التي ترغب في الزواج من أجنبي فعليها أن تقدم دليلاً على موافقة والديها إلى وزارة الداخلية . والمرأة الأجنبية التي ترغب في الزواج بمواطن عليها أن تثبت للوزارة " حسن السيرة السلوك " وأنها غير مصابة بأمراض معدية .

ي 16 سبتمبر، عين الرئيس أول امرأة قاضية في مجلس القضاء الأعلى . في 21 مارس، تم قبول أول امرأة في معهد القضاء الأعلى . سؤول عن تدريب القضاة الذين تم عيّن لهم حديث . تولت معظم القاضيات مناصب إدارية في مكتب النائب العام . وفي نظام محكمة الأحداث .

شجع الرئيس النساء على التصويت ودعم إنشاء مكتباً خاصاً لتعزيز المساواة في العملية الانتخابية . كما دعمت الحكومة العديد من المؤتمرات وورش العمل والحملات الوعوية التي نظمتها منظمات غير حكومية لتفعيل دور المرأة في الحياة السياسية . وفي خلال عام درب عدد من المنظمات غير الحكومية بعض المرشحات المحتملات للمجالس المحلية على استراتيجيات الحد من الانتخابية الفعالة . كما عقدت لجنة الانتخابات الوطنية والعديد من المنظمات غير الحكومية حملات توعية لناهرين لتشجيع النساء على التسجيل والتصويت في الانتخابات .

وفي خلال العملية الانتخابية عملت النساء وللمرة الأولى بصفة مندوبات انتخابيات ، حيث أشرفن على عمليتي تسجيل الناخبين واقتراح في كافة رجاءاته . أعادت ثاث نساء نيتهن الترشح للرئاسة لكنهن انسحبن جميعهن قبل بداية موسم الانتخابات . وردت تقارير موثوقة عن قيام مسؤولين حزبيين بهدف النساء اللواتي حاولن الترشح بشكل مستقل ، بعد أن عجزن عن تأمين رشيق حزبه .

وفقاً لإحصاءات الحكومة للعام 2003!م بلغت نسبة نساء الأميات حوالي 3 % مقارنة بنسبة 3 % من الأباء الرجال . كان ل معدل الأمية المرتفع تأثيراً ملحوظاً على مشاركة النساء في انتخابات سبتمبر ، إذ حدّ من وصول إلى المعلومات حول الحملات الانتخابية والحقوق السياسي . أشار مراقبو الانتخابات أيضاً إلى أن الآية ساهمت في ترسيخ الاعتقاد

بأن النساء غير قادرات . لى تولي المناصب عام . بلغت نسبة الخصوبة 6.67 ولدا للمرأة الواحد . ولم تحصل أغلبية النساء على خدمات الرعاية الصحية الأساسية .

وبشكل عام فإن النساء في الجنوب خاصة في مدينة عدن أكثر تعليماً من النساء في المناطق الشمالية ويتمكنن بفرص عمل أكثر . ولكن منذ حرب الإنفال في العـ 994 انخفض عدد النساء الموظفات في الحكومة في الجنوب بسبب الضغط التفافي القائم من الشمال وبسبب الكساد الاقتصادي . وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية شُغلت النساء العاملات نسبة 3 % من قوى العاملة في عـ 2003 .

ينص القانون على أن النساء متساويات مع الرجال في ظروف وحقوق العمل ولكن بعض الناشطات في الدفاع عن حقوق المرأة وبعض المنظمات غير الحكومية أفادوا بأن التمييز ضد المرأة شائع في القطاعين العام والخاص . كما أن آليات تنفيذ الحماية المتساوية كانت ضعيفة أو معدومة .

ووفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هناك ما يربو على 170 منظمة غير حكومية تعمل لتقديم النساء . في 4 فبراير ، عقد منتدى النساء للأبحاث والتدريب مؤتمراً مع نساء أكاديميات لمناقشة حواجز أمام امشاركة الكاملة امرأة في مجتمع . عملت مؤسسة شقائق العربـة إقليمياً مع المجموعات النسائية اعزـيز ورـة امرأة في الحكومة المحلية . نظم اتحاد نساء اليمـن ورش عمل للنساء حول قانون التجارة والضرائب .

## الأطفال

أكدت الحكومة التزامها بحماية حقوق الطفل إلا أنها تفتقر إلى الإمكانيات الالزامية لضمان توفير الرعاية والخدمات الصحية و التعليمية والاجتماعية لازمة للأطفال . ينص القانون على توفير التعليم المجاني والإلزامي والشامل للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات 15 سنة إلا أن الحضور الإلزامي لم يُطبّق . أصبح التعليم الحكومي موفرًا للأطفال في كافة المراحل الدراسية ومروراً بالمرحلة الثانوية . كما أن الحضور الإلزامي في كافة الصفوف الأساسية الصف السادس ؛ إلا أن العديد من الأطفال وخصوصاً البنات ، لم يرتدن المدرسة الابتدائية . ووفقاً لإحصاءات الحكومة في لعام 2005 ، فإن متوسط حضور طلاب في المدارس الابتدائية بلغ 31 % ذكور و 50 % لإناث .

ينص القانون على توفير الرعاية الطبية للأطفال ولكن هذا لم يُطبّق بشكل دائم . تعد سوء التغذية مسألة شائعة . وحسب إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف ) عام 2005م ،ن معدل وفيات لدى الأطفال بلـ 76 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولاد . ويتفقى الأطفال الذكور معاً لـه أفضل من الإناث . جاءت معدلات الصحة والبقاء على قيد الحياة لدى الذكور أعلى من معدلات الإناث .

حدثت بعض حالات ختان الإناث . انظر القسم آ . المرأة )

طلت مسألة زواج الأطفال تمثل مشكلة إجتماعية كبيرة في البلا . ينص القانون على أن سن الزواج لدى الإناث هو 15 عاماً على الأقل ولكن هذا لم يُطبّق في حالات زواج بعض الإناث وهن في سن 12 عام . بحسب تقديرات صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف ) بلغت نسبة الأطفال المتزوجين الذي هم دون سن 15 عاماً حوالي 7 % خلال العام . ووفقاً لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية لم تُعد الحكومة حملات توعية حول الآثار السلبية لزواج الأطفال نظراً للحساسية الثقافية للموضوع .

لا يحظر القانون استغلال الأطفال وقد شغل ذلك مشكلة كبيرة ولكن لم يتوفّر معلومات موثقة حول مدى انتشار ستغـلـالـ الأطفال .

شكلت عمالة الأطفال مشكلة أيض . ويحرم قانون حقوق الطفل عمالة الأطفال غير أن هذا القانون لم يُطبّق ، ما زال أطفال في سن الرابعة يعدون في ورش العمل والزراعة أو كباعة متجرولـير . انظر القسم آ . الفقرة ١ .

## الاتجار بـ بـشر

لا يحضر القانون وبشكل واضح الاتـجار بـ بـشرـ ، إلا أنه بالإمكان تطبيق أقسام أخرى من القانون الجنائي للبلد لمحاكمة جرائم التهـريـب . أفادت تقارير موثقة حول الاتـجار بالـأـطـفالـ وإجبارـهمـ على التـسـولـ والـقيـامـ بـالأـعـمالـ التيـ لاـ تـنـطـلـبـ مـهـارـاتـ وـالـبـيـعـ عـلـىـ قـارـعـةـ الـطـرـقـانـ ، كماـ أـفـادـتـ تـقـارـيرـ غـيرـ مـوـثـقـةـ حولـ الـاتـجـارـ بـالـنسـاءـ وـالـأـطـفـالـ لـغـرضـ لـاستـغـالـ الـجـنـسـيـ التجـارـيـ . يـنـصـ القـانـونـ ، الـذـيـ لـاـ فـرـقـ بـيـنـ جـرـائمـ الـأـطـفـالـ وـالـرـاشـدـينـ ، عـلـىـ سـجـنـ كـلـ مـنـ يـدـانـ جـرـائمـ تـنـعـقـ الـاتـجـارـ بـ بـشـرـ لـفـرـاتـ تـصلـ إـلـىـ عـشـرـ سـنـواتـ . تـرـمـ قـوـانـينـ أـخـرىـ وـتـعـاقـبـ بـشـدـةـ عـلـىـ جـرـائمـ الـاخـتـطـافـ وـالـعـدـاءـ الـجـنـسـيـ .

وفقاً لمنظمة محلية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان فإنه وعلى الأرجح قد تم نقل نساء من منازلهن إلى مناطق أخرى داخل البلاد لغرض ممارسة البغاء بما في ذلك أولئك اللاتي لم يبلغن السن القانوني للموافقة على ذلك . كما اعتبرت هذه المنظمة أن عملية البغاء هذه قد تم تنظيمها كما اعتقدت في احتمال ضلوع مسؤولين حكوميين وأمنيين صغار في الاتجار بالجنس في البلاد . أفادت تقارير أن الحكومة وبشكل واضح قد اعتقلت وحاكمت ضحايا الاتجار تحت قوانين مكافحة البغاء .

لم ترد أي إحصاءات رسمية حول عدد الأطفال الذين تم تهريبهم إلى خارج البلاد . وادعت تقارير صحفية وأخرى تابعة لمنظمات غير حكومية أن التهريب طال وعلى وجه الخصوص أطفال المحافظات الشمالية للعمل كمتسللين على الطرقات أو كبائعين أو كخدام في المنازل في المملكة العربية السعودية بمعدل 200 طفل في الأسبوع . يتبع تهريب الأطفال أفراد وأطفال آخرون ، جهات إجرامية غير منظمة تساعد الأطفال على عبور الحدود على ظهر الحمير أو بالسيارات أو سيراً على الأقدام .

أظهرت التحقيقات الحكومية أن الفقر المدقع هو الدافع الأول وراء الاتجار بالأطفال وأن أسر الضحايا تشارك دائماً في هذا التآمر . فإن مهربي الأطفال هم دائماً معروفون من قبل العائلات التي قد تكون على صلة بهم أحياناً . تدفع الأموال إلى الوالدين أو يقطع لهم وعده بدفع المال لقاء السماح بالإتجار بأولاده . مؤخراً تم تسليط الضوء على الكثير من الحالات التي بين أنها متعلقة بهجرة غير الشرفاء .

خلال العام ضاعفت الحكومة جهودها لمكافحة الاتجار بالأطفال . في شهر يونيو التقت الحكومة للمرة الأولى مع مسؤولين سعوديين لمناقشة مكافحة الاتجار بالأطفال . كما قامت الحكومة بالتعاون مع اليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة بتدريب مسؤولين على حدود وفي المطارات على التعرف ومنع حالات الاتجار بالأطفال . كما أنشأت وزارة حقوق الإنسان خطأ ساخناً وذلك لتلقي البلاغات والشكوى والأخبار حول حالات الاتجار بالأطفال .

لمكافحة تهريب والإتجار بالأطفال نظمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حملة في المناطق الـ معروفة بأنها مصدر لانتشار ظاهرة الاتجار بالأطفال . حذرت الحملة أهالي الأطفال المعرضين للوقوع ضحية الإتجار من السماح لأولادهم بالعمل في المملكة العربية السعودية .

#### · الأشخاص ذوي الإعاقة

تنصّ العديد من القوانين على حقوق ذوي الإعاقة وعلى ضرورة توفير الرعاية لهم، إلا أنه وجد هناك تميّزاً ضده . . ينصّ القوانين على تخصيص % من الوظائف الحكومية لذوي الإعاقة ، وعلى ضرورة قبول الأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات وإعفائهم من دفع الرسوم الدراسية وعلى ضرورة تسهيل دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المدارس ولكن لم يُعرف إلى أي مدى تم تطبيق هذه القوانين . . لا يوجد قانون وطني ينصّ على تسهيل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني

قام كل من صندوق الاجتماعي صندوق رعاية وإعادة تأهيل المعاقين ، التابعين للحكومة تحت إدارة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بتوفير خدمات أساسية . حدودة كما وموبل أكثر من 60 منظمة غير حكومية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة .

### الأقليات الوطنية والعرقية

. يعدّ الألخدا " الذين يمثلون 2 إلى % من السكان ) أدنى طبقة إجتماعية في البلاء . يعيشون في الفقر وهم ضحية دائمة للتمييز الإجتماعي . يقدم الصندوق إلا. تماعي الحكومي للتنمية الخدمات الأساسية لمساعدة لهذه الفئة .

ظلّ العنف القبلي مشكلة سائدةً خلال الـ ١٩ وبقيت قدرة الحكومة في السيطرة على عناصر القبائل الى سؤولين عن أعمال العنف محدود . كما أن النزاعات حول الأراضي أو السيادة في بعض المناطق والتي تصاعدت وتولّت إلى مواجهات عنيفة استمرّت بين الحكومة وبعض القبائل .

وفي خلال ا عام، أفادت بعض مجموعات حقوق الإنسان أنّ بعض المهاجرين من أصل فريقي قد وجدوا صعوبات في الحصول على تصريح من وزارة الداخلية للزواج من مواطنين مواطنات انظر القسم . . الفقرة و ).

### القسم ٥ : حقوق العمال

#### ٤. حقّ الانتماء

ينصّ القانون على أنّه يحق للمواطنين تشكيل اتحادات وانضمام إلى الاتحادات إلا أنّ هذا الحقّ يخضع لقيود من الناحية العملي . . يسمح القانون بتشكيل نقابات العمال . لا ينصّ القانون على ذلك إلا أنّ كافة الإتحادات الحالية تتطوّر تحت المظلة الوطنية للإتحاد اليماني

العام لنقابات العمال . يضم الإتحاد العام حوالي 350.000 عضواً في 14 إتحاداً وقد نفي الإتحاد أي علاقة له بالحكومة . ولكن عمل وبكتاب مع الحكومة لحل نزاعات العمل عبر القاواضر .

استمر تسييس الإتحادات والجمعيات المهنية في عرقلة حق الانتما . في بعض الحالات حاول حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم السيطرة على الجمعيات المهنية من خلال التأثير على انتخاباتها الداخلية أو وضع موظفيه المرتبطين بالحكومة في مناصب نافذة في الإتحادات والجمعيات المهنية .

ينص القانون على أنه لا يمكن حل إتحادات العمال إلا بمحض أمر من المحكمة أو من قبل أحد أعضائها إلا أن الحكومة لم تتقيد بهذا الحق على أرض الواقع . في 2004م قامت الحكومة وبشكل أحادي الجانب بحل ومصادرة أصول جمعية صناع الطبية بعدما انتخب أعضاؤها رئيساً ينتمي إلى حزب الإصلاح المعارض . وبعد ذلك أنسنت الحكومة جمعية طبية بديلة وهددت الأعضاء السابقين باللاحقة القضائية في حال تعاملوا مع الإتحاد المحلول . بحلول نهاية العام استمر بعض أعضاء الجمعيات في محاولة إعادة تكوين الجمعية من جديد .

يحمي القانون عموماً الموظفين من التمييز ضد الإتحادات . لا يحق لأصحاب لعمل عزل موظف بسبب أنشطته التي يقوم بها في اتحاد . أفادت تقارير ن أرباب عمل في القطاع الخاص قد مارسوا التمييز ضد أعضاء النقابات من خلال نقل مركز العمل وتذاكر ض درجة الوظيفة و فصل .

يمكن أن يتقدم الموظفون إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باستئناف حول أي نزاع بما في ذلك حالات التمييز ضد إتحادات العمال . كما يجوز أن يحيل الموظفون أي قضية إلى لجنة التحكيم العمالية التي ترأسها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتي تتتألف من ممثل عن صاحب العمل وممثل عن الإتحاد اليمني العام لنقابات العمال . تودع هذه القضايا عادة لصالح العمال خاصة إن كان رب العمل شركة أجنبية . لم يقدم الإتحاد العام ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية أي إحصائيات حول عدد الموظفين الإتحاديين الذين طبقوا هذا النظام خلال العام .

## **بـ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية**

ينطبق قانون العمل على جميع العمال ما عدا الموظفين الحكوميين ، الموظفين الأجانب ، عمال الأجر اليومي وعمال المنازل . يمنح قانون العمل الحق في تنظيم أنفسهم

و، فاوضر ، ماعباً من دون تدخل الحكومة . وتسمح الحكومة بهذه الأنشطة غير أنها تحاول التأثير عليها من خلال إدراج موظفيها أخل هذه المجموعات والمنظمات . يجوز أن تتفاوض النقابات بشأن تسديد أجور أعضائها ويجوز أن تنجا إلى الإضراب أو وسائل أخرى لتحقيق مطالبه . أما موظفو القطاع العام فعليهم رفع الشكاوى إلى المحاك . وفي خلال اعا ، قام موظفان في البنك المركزي برفع دعوى ضدّ الحكومة سبب فصل التعسفي ، والذين تم إعادة توظيفهم . تتمّ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بحق النقض الفيتو ) على اتفاقات فاوضة الجماء .. وقد تم التوصل إلى عدة اتفاقيات تفاوضية جماعية كما يمكن إلغاء أي اتفاقية قد تسبب خرقا للأمن أو تضر بالمصالح الاقتصادية لبلد .

ينصّ قانون العمل على حقّ اتحادات العمال بالإضراب في حال فشلت محاولات التفاوض والتحكيم وقد مارس العمال هذا الحقّ من خلال تنظيم إضرابات قانوني . يجب تقديم اقتراح الإضراب إلى 0 % على الأقل من كافة العمال المعندين وعلى 5 % منهم أن يصوّتوا لصالح الآراء . مُنعت الإضرابات ذات الأغراض السياسية' الواضحة . وفي خلال اعام وردت تقارير حول حدوث 36 إضراباً سلبياً على الأقل .

وفي خلال السنة نذ ت نقابة لمعلمين اليمنيين مجموعة من التظاهرات والإضرابات المطالبة بلتزام الحكومة قانون استراتيجية الأجور والرواب للعام ٢٠٠٥! ، والذي ينص على منحهم رواتب ومخصصات مالية على . خلال الإضراب وبعده، عم ل مدرء المدارس، والآن زعم أنهم تحركوا بایعاز من الحكومة، إلى مضائق الأساتذة والإساءة إليهم لعرقلة المشاركة في الإضرابات . كما حاول مدرء المدارس منع الأساتذة من التوقيع يوم الإضراب وحره بهم من ١٠ رهم خلال أيام الإضراب . دق مدرء المدارس على الأساتذة والطلاب داخل المدرسة، لحرمان الأساتذة من المشاركة في الإضراب . في ٤ يونيو، لقي معلم كان قد تورّط في خلاف حول حقوق العمال مع مدير مدرسة حتىه بعدما تم حرق منزله عمد . وقد أصيب ابنه وزوجته وشقيقته كلتاهم معلّمتان ) بإصابات بالغ . تم اتهام زوج المديرة وابنها وتوفيقهما بتهمة إشعال الحرائق .

لم تتدخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تدرك المشاكل التي واجهها نقابة المعلمين اليمني لصالحهم حين طلبوا المساعدة وذلك سبب عدم تسجيل النقابة . ووفقاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، فإن دور الوزارة هو مراقبة وتقديم النصح للنقابات .

خلال شهري أغسطس ويوليو، نظمت نقابة الأطباء والصيادلة اليمنيين عدد من الاعتصامات أمام مكاتب الحكومة، مطالبة برفع الأجور . وفي شهر مارس ٢٠٠٥! ، نظمت نقابة الأطباء والصيادلة اليمنيين إضراباً مماثلاً تمّ تعليقه إثر موافقة الحكومة على تلبية مطالب النقابة في

غضون ثلاثة أشهر . ووفقاً نقابة الأطباء والصيادلة اليمنيّين ، لم تكن الحكومة قد تابعت تنفيذ تعهّده مع حلول نهاية لعا .

لا توجد في البلاد ناطق خاصّة بعمليات التصدير للخارج .

٤. حظر العمل القسري أو الإلزامي .

يُظْرِ الدستور العمل القسري أو الإلزامي بما في ذلك عمالة الأطفال ولم رد أي تقارير حول حدوث ممارسات من هذا القبيل .

٥. حظر عمالة الأطفال والسن الأدنى للعمل

يُظْرِ قانون حقوق الطفل عملاً للأطفال غير أن هذا الحظر لم يطبق ، بشكل فاعل .

تعتبر سن ١٥ هو السن الأدنى للعمل في القطاع الخاص وسن الـ ١٨ هو السن الأدنى للعمل في القطاع العام . يمكن للأطفال بين سن الـ ١٢ و الـ ١٥ مزاولة العمل بعد الحصول على ترخيص خاص بذلك ونادرًا ما تطبق الحكومة هذه الأحكام وخاصة في الريف والمناطق الواقية . (م تطبق الحكومة القوانين الخاصة بالتعليم الإلزامي تسع سنوات) للأطفال .

كانت عمالة الأطفال شائعة خاصة في المناطق الريفية حيث يُطلب من كثير من الأطفال العمل في مجال الزراعة مصدر رزق نظراً لفقر أسرهم . حتى في المناطق الحضرية يعمل الأطفال في المتاجر والورش ويبيعون البضائع في الشوارع ويسولون . كثير من الأطفال في سن الدراسة يتعلمون بدلاً من الالتحاق بالمدارس خاصة في المناطق التي لا يسهل الوصول إليها إلى المدارس .

تتبرّأ وحدة عمالة الطفل في وزارة العمل مسؤولة عن نفيذ وتطبيق الأحكام والقوانين المتعلقة بعمالة الأطفال غير أن افتقار هذه الوحدة للموارد قد عرقل تنفيذ الأحكام .

خلال العام قد ت وزارة العمل عدد الأطفال العاملين بنحو نصف مليون وهم بين السادسة والرابعة عشرة من العمر وبأن نسبة الأطفال العاملين تشكل 10 إلى 5 % من إجمالي قوة

العمل . عملت الحكومة كشريك فاعل مع البرنامج الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عملة اطفال . خلال العام قدم البرنامج خدمات تعليمية وتدريب تقني ، استشارات وإعادة دمج الأطفال العاملين إلى المدارس . في شهر سبتمبر وقعت الحكومة اتفاقية منحة مالية مع حكومة أجنبية تهدف إلى مواجهة أسوأ أشكال عمال الأطفال في البلد .

## هـ . ظروف العمل المقبولة

لا يوجد حد أدنى معروف للأجور . يمنح قانون العمل حق الحصول على أجور متساوية للعمال وموظفي الحكومة المدنيين . لعاملون في القطاع الخاص وخاصة الفئران الماهرات منه يحصلون على أجور أعلى بكثير من نظرائهم في الحكومة . إن متوسط الأجر اليومي لا يوفر مستوى كريماً للمعيشة لعامل وأسرته كما أن أدنى معدل أجور للموظفين المدنيين الحكوميين خلال هذا العام لا يتلاءم مع مستوى خط الفقر في البلاد .

يحدد القانون معدل ساعات العمل الأسبوعية بـ 48 ساعة لا جاوز فيها يوم العمل الواحد 8 ساعات . ولكن هناك العديد من الورش وال محلات التي تعمل بمعدل 0 12 ساعة للنوبة الواحدة دون أن تخضع لأية إجراءات جزئية . تبلغ ساعات عمل موظفي الحكومة 35 ساعة في الأسبوع أي بمعدل 7 ساعات يوماً من السبت وحتى الأربعاء .

تحمل وزارة العمل مسؤلية تنظيم ظروف الصحة والسلامة في العمل ويتضمن قانون العمل التشريعات اللازمة لتنظيم الصحة في العمل إلا أن تفديها يعتبر ضعيفاً بل معذوم . تعرض كثير من العمال بشكل مستمر لمواد صناعية سامة وأصبعوا بأمراض تنفسية . تقوم بعض الشركات الأجنبية وكذلك الشركات الصناعية الكبرى بتطبيق معايير الصحة والسلامة والبيئة بشكل أكثر مما تطلبه الحكومة . يمنح القانون عمال حقوق تجنب أنفسهم أوضاع العمل التي تشكل خطراً على حياتهم كما يجوز أن يحيلوا إلى المحكمة قرارات عزلهم من العمل بسبب ذلك . ووفقاً لمسؤولين حكوميين عموماً تم التقييد بهذه القوانين على أرض الواقع .